AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

الجمهورية العربية السورية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

NAPC

المركز الوطني للسياسات الزراعية

دراسة تأثير إنضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي

محمود ببيلي - عامر سليمان – سومر فرفور

دمشق أيار 2012

الفهرس

الفهرس.....i

مقدمة.....iii

ملخص.....v

القسم الأول: الجانب النظري.....1

1. مقدمة عن منظمة التجارة العالمية.....1

1.1 الإجراءات القياسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.....1

1.2 مراحل الانضمام إلى منظمة التجارة العلمية WTO :.....1

1.3 القواعد الناظمة لعملية الانضمام.....2

1.3.1 المفاوضات الثنائية:.....3

1.4 الإيجابيات والسلبيات في إطار الانضمام إلى المنظمة.....4

1.5 الاتفاقية حول الزراعة:.....5

1.5.2 الأحكام التي تضمنتها اتفاقية الأورغواي حول دخول الأسواق:.....6

1.5.3 الأحكام التي تضمنتها اتفاقية الأورغواي حول مساعدات التصدير:.....7

1.5.4 الالتزامات والحقوق في الاتفاقية الزراعية:.....8

2. سوريا والانضمام للمنظمة.....8

1.2 الإجراءات التحضيرية المنفذة:.....9

1.1.2 الأعمال المنفذة:.....9

2.1.2 العمل المطلوب تحضيره من قبل سورية:.....10

2.2 الاقتصاد السوري – القطاع الزراعي:.....11

3.2 - السياسات التجارية.....12

4.2 السياسات التجارية الزراعية:.....13

5.2 - تطورات التجارة السورية.....14

1.5.2 التجارة الزراعية السورية:.....19

1.1.5.2 الصادرات الزراعية السورية:.....20

2.1.5.2 الواردات الزراعية السورية: 22
القسم الثاني: الجانب العملي..... 25
1. البحث.....25
2. تأثير تخفيض التعرفة على الواردات: 26
1.2 أثر تنويع التجارة 26
2.2 أثر خلق التجارة..... 27
3.2 التأثير على فائض المستهلك والرفاهية..... 27
3. طرق تخفيض التعرفة 28
4. الصادرات والواردات السورية الداخلة في النموذج.....29
5. منهجية العمل 31
1.5 آلية عمل أداة التحليل..... 32
6. التحليل (التأثيرات على التجارة).....33
1.6 التأثير على الصادرات..... 39
7. مناقشة النتائج 40
1.7 تقييم أثر خلق التجارة..... 41
1.1.7 الدول المستفيدة من أثر خلق التجارة 42
2.7 تقييم أثر تنويع التجارة 43
الخلاصة: 45
المصادر: 47
الملاحق:..... 48

مقدمة

تعتبر هذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي تبحث في الآثار المحتملة لانضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي وتحديداً التجارة الزراعية. قام بتحرير هذه الدراسة وكتابة القسم العملي والتحليلي منها المهندس محمود ببيلي، كما قام المهندس عامر سليمان بكتابة القسم النظري من الدراسة وقام المهندس سومر فرفور بالمساهمة في إعداد فقرة آلية الحماية الخاصة. تمت كتابة الدراسة أساساً باللغة العربية وقام بترجمتها إلى اللغة الإنكليزية المهندس محمود ببيلي. يشكر فريق الدراسة كل من السيد المهندس بشير الحموي رئيس قسم التجارة في المركز الوطني للسياسات الزراعية والسيد المهندس هيثم الأشقر المعاون العلمي للسيد مدير المركز والسيد المهندس حمزة إسماعيل مدير المركز على قيامهم بمراجعة هذه الدرسة وإبداء ملاحظاتهم عليها.

ملخص

- الهدف من الدراسة: دراسة التأثيرات المحتملة والمختلفة لإنضمام سوريا إلى منظمة التجارة العالمية على الأسواق الزراعية السورية عن طريق المحاكاة باستخدام نموذج للتوازن الجزئي.

- مخطط الدراسة:
  - مقدمة عن منظمة التجارة العالمية
  - الإيجابيات والسلبيات في إطار الانضمام إلى المنظمة
  - الاتفاقية الزراعية
  - الالتزامات والحقوق في الاتفاقية الزراعية
  - سوريا والانضمام للمنظمة
  - الاقتصاد السوري - القطاع الزراعي
  - السياسات التجارية في سوريا
  - السياسات التجارية الزراعية
  - تطورات التجارة السورية
  - تطورات التجارة الزراعية السورية
  - البحث
  - منهجية العمل
  - التحليل
  - التأثير على الصادرات
  - مناقشة النتائج
  - الخلاصة

القسم الأول: الجانب النظري

1. مقدمة عن منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية هي الجهة الدولية التي تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول ، وتشتمل الاتفاقية التأسيسية للمنظمة على الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها و وقعت من قبل مجموعة من الدول الأعضاء في تلك المنظمة.

وقد بدأت بعملها في 1995/1/1 ولكن منذ عام 1947 كانت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الغات) قد بدأت بوضع القواعد الناظمة للتبادل التجاري.

1.1 الإجراءات القياسية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- تقديم مجموعة كبيرة من المعلومات التفصيلية على شكل نماذج قياسية تتضمن وصفاً لسياستها الاقتصادية و الاجتماعية.
- معلومات عن نظام التعريفة الجمركية المطبقة.
- نسخة عن القوانين ذات العلاقة بتسهيل التجارة أو التي تشكل عوائق عن التجارة.
- معلومات حول الدعم الزراعي (AT/ACC/4).
- إجراءات الصحة والصحة النباتية والقيود الفنية على التجارة (WT/ACC/8).
- إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية (WT/ACC/9).

1.2 مراحل الانضمام إلى منظمة التجارة العلمية WTO :

- المرحلة الأولى: تتضمن الإجراءات القياسية الأولية للانضمام إلى WTO وتتم دراسة المعلومات التي قدمها البلد طالب الانضمام من قبل دول أعضاء المنظمة الذين اختاروا المشاركة في مجموعة العمل الخاصة بانضمام تلك الدولة من خلال المادة/12/ (يتم تشكيل مجموعات العمل عن الدول التي لها مصالح تجارية مع البلد قيد الانضمام).

- المرحلة الثانية: تتقدم دول مجموعة العمل بالأسئلة المكتوبة الموجهة للدولة الطالبة بالانضمام طلباً للمزيد من المعلومات و التوضيحات التي يتوجب على الدولة طالبة الانضمام أن تجيب عليها بشكل خطي مكتوب وأن ترد على المزيد من الأسئلة في اجتماعات مجموعة العمل.

المرحلة الثالثة: تتضمن بدء مفاوضات حول التسهيلات الخاصة بدخول الأسواق مع الدول الأعضاء في مجموعة العمل كل على حدة وتتم تلك المفاوضات الجماعية على أساس "العرض الأولي" الشامل لدخول الأسواق المقدم من قبل الدولة طالبة الانضمام والذي يتطرق كذلك إلى كمية الدعم الزراعي المحلي ودعم التصدير.

المرحلة الرابعة: صياغة الوثائق المختلفة التي فيها تسجيل الالتزامات الإضافية للدولة طالبة الانضمام بما فيها اتفاقيات تحقيق التوافق بين تشريعاتها وقوانينها مع قواعد المنظمة، وتضم تلك الوثائق جداول الإمتيازات والالتزامات وتقرير مجموعة العمل وقرار المنظمة حول عضوية الدولة طالبة الانضمام وبروتوكول الانضمام.

يتطلب انضمام دولة ما إلى WTO مدة غير محددة تبلغ بالمتوسط حوالي 10 سنوات حيث يكمن المحدد الرئيسي لسرعة الإنجاز في المنهجية الإستراتيجية الأساسية للدولة صاحبة طلب الانضمام، ويمكن أن تكون أهم ملامح هذه الاستراتيجية:

بعض الدول راغبة بالانضمام السريع لذا فهي على استعداد تام للقيام بكل ما يطلب منها لتسهيل الأمر.

يكون تقدم بعض الدول بطيء بسبب نقص الموارد البشرية أو الموارد المالية اللازمة لمتابعة العملية التي تتطلب الكثير من الموارد (يمكن للدولة الطالبة للانضمام أن تطلب مساعدات مالية وفنية من المنظمة).

- تقدم بعض الدول بطيء بسبب أنها راضية عن السياسات التي تنفذها و تسعى إلى تقليص التغيرات التي يطلب منها تنفيذها مقابل العضوية في المنظمة (كما في سوريا).

1.3 القواعد الناظمة لعملية الانضمام:

إنشاء مجموعة عمل وتقصي الحقائق:

تقدم الدولة الراغبة بالانضمام إلى المنظمة بطلب إلى المدير العام بموجب المادة /12/. ويقوم المجلس العام بدراسة الطلب ويقوم بتأسيس فريق عمل حيث تتمثل مهام فريق العمل هذا بفحص طلب الانضمام إلى المنظمة بموجب المادة/12/ وتقديم توصياته إلى المجلس العام /المؤتمر الوزاري/ (يمكن لأي عضو الانضمام إلى فريق العمل) ويترأس الفريق رئيس يتم اختياره من خلال المشاورات بين أعضاء المنظمة والدولة صاحبة الطلب.

تتطلب عملية الانضمام إلى المنظمة بموجب المادة/12/ فحص نظام التجارة الخارجية لذلك بعد تشكيل فريق عمل تقدم الدولة صاحبة الطلب مذكرة تتضمن وصفاً تفصيلياً لنظام التجارة الخارجية لديها مرفقة بمعلومات حول نظام التعريفة الجمركية المطبق لديها بالإضافة إلى نسخ القوانين ذات الصلة و التشريعات بإحدى اللغات الرسمية في المنظمة /إنكليزي ـ فرنسي ـ إسباني / بالإضافة إلى البيانات الإحصائية ذات الصلة ليتم توزيعها على كافة الأعضاء .

يجب أن تتضمن المذكرة على وجه الخصوص:

- إحصاءات التجارة الخارجية.

- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.
- إحصاءات المشتريات الحكومية.
- إجراءات تراخيص الاستيراد.
- تنفيذ وإدارة اتفاقية تقييم الجمارك.

يتوجب على مكتب الأمانة العامة التحقق من التوافق بين المذكرة و الاستمارة العامة، ثم يخبر الدولة صاحبة الطلب وأعضاء فريق العمل بنتائجه.

بنفس الوقت تقوم الدولة صاحبة الطلب بتقديم نسخة عن التعريفة الجمركية الحالية والمعدة تبعاً لنظام التعريفة المنسقة بالإضافة للقوانين و التشريعات المطبقة حالياً والمطلوب تعديلها وفقاً لمتطلبات المنظمة لأعضاء فريق العمل وحسب الإجراءات المتعارف عليها ترسل الدولة نسخ كاملة وشاملة للقوانين والتشريعات للأمانة العامة للمنظمة (حيث تترجم في حال كانت قليلة لإحدى لغات المنظمة الرسمية، في حال كانت طويلة فتقدم الدولة صاحبة الطلب ملخصاً تفصيلياً بإحدى اللغات الرسمية) ، وأحياناً تقوم أمانة سر المنظمة بمساعدة الدولة صاحبة الطلب في الإعداد الفني لمذكرتها.

بعد توزيع المذكرة يطرح أعضاء فريق العمل أسئلتهم المتعلقة بالمذكرة للحصول على مزيد من المعلومات حول نظام التجارة الخارجية لهذه الدولة.

وفي نهاية الاجتماع الأول أو أي اجتماع يليه لفريق العمل يلخص رئيس الفريق الخطوات التالية اللازمة للاجتماعات التالية، لذا يتم تبادل المزيد من الأسئلة المكتوبة و الإجابات وأوراق المعلومات الإضافية.

وفي حال الدول الأقل نمواً والدول ذات الاقتصاديات الصغيرة يتم تقديم المساعدة الفنية في كل مرحلة من مراحل الانضمام من قبل الأمانة العامة.

1.3.1 المفاوضات الثنائية:

عند الوصول لمرحلة متقدمة ومناسبة من فحص نظام التجارة الخارجية يبدأ أعضاء فرق العمل والدولة صاحبة الطلب مفاوضات ثنائية حول دخول البضائع والخدمات إلى السوق وكذلك شروط الانضمام الأخرى.

ويتم التفاوض بشكل ثنائي نظراً لاختلاف الدول وتباين مصالحها التجارية.

وتتداخل مرحلة المفاوضات مع عمل تقصي الحقائق حول نظام التجارة الخارجية ويسيران بالتوازي مع بعضهما البعض.وتشكل عملية المفاوضات لدخول السوق العنصر الأكثر حرجاً في عملية الانضمام إلىWTO حيث تود الدول الأعضاء أن تضمن قيام الحكومات التي ستنضم للمنظمة بمنح إمتيازات شبيهة بالامتيازات التي ستستفيد منها تلك

الحكومات في أسواق الدول الأعضاء، ويمكن أن تكون المفاوضات معقدة، ويمكن أن تعتبر التزامات دخول الأسواق الناتجة عن انضمام الحكومات هي الثمن المدفوع مقابل الحصول على تذكرة الدخول إلى منظمة التجارة العالمية.

ويمكن تلخيص جداول المفاوضات بشكل ثنائي بما يلي:

- إما أن تقدم الدول الأعضاء المهتمة طلباتها ومن ثم تقدم الدولة جداول بعروضها المبدئية.

- أو تقوم الدولة صاحبة الطلب بوضع مسودات الجداول الخاصة بالامتيازات والالتزامات لتشكل أساس المفاوضات، وفي كلا الحالتين تتم المفاوضات بشكل ثنائي.

وبشكل عام تتوقع الدول الأعضاء أن يكون مقترح الدولة صاحبة الطلب مناسباً من الناحية التجارية ويعكس الفوائد العامة التي تتوقع تلك الدولة تحقيقها من العضوية. تلي النتيجة النهائية للمفاوضات الثنائية بين الأعضاء المهتمين والدولة صاحبة الطلب وضع جداول الإمتيازات و التزامات لمراجعتها بشكل متعدد الأطراف وإرفاق مسودة بروتوكول الانضمام كجزء لا يتجزأ من ذلك الجدول. يتضمن تقرير فريق العمل ملخصاً لنقاشات فريق العمل بالإضافة إلي مسودة القرار وبروتوكول الانضمام. ويتضمن بروتوكول الانضمام شروط الانضمام المتفق عليها بين الدولة صاحبة الطلب وأعضاء فريق العمل. بعد الانتهاء من إعداد مسودة التقرير ومسودة البروتوكول وجداول البضائع والخدمات يقوم فريق العمل بتقديم المجموعة كاملة إلى المجلس العام / المؤتمر الوزاري للمنظمة من أجل إقرارها. وفي حال تم التصويت لصالح الاتفاقية بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة، تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ ويعتبر المجلس العام أوالمجلس الوزاري للمنظمة موافقاً على هذه الاتفاقية. أحياناً يقوم برلمان الدولة المعنية أو المجلس التشريعي لديها بتصديق الاتفاقية قبل إتمام العضوية، وتصبح الدولة عضواً في المنظمة بعد 30 يوم على قبول الطلب من قبل المنظمة.

1.4 الإيجابيات والسلبيات في إطار الانضمام إلى المنظمة.

الإيجابيات:

- تعطي اتفاقيات التجارة الدولية فرصاً تجارية أوسع للنفاذ إلى الأسواق العالمية في مجالي السلع والخدمات.

- تمنح الاتفاقات وقواعدها مناخ تجاري يسمح بقدر معقول من التنبؤ التجاري بما يحقق هدف إعداد الخطط التسويقية والتصديرية.

- تتضمن اتفاقات التجارة التزامات وحقوق، وممارسة الحقوق الواردة بالاتفاقات يقتصر على الدول الأعضاء في المنظمة دون غيرها.

- تحقق مراجعة السياسات التجارية شفافية دائمة للتطورات في السياسات التجارية للدول الأعضاء الشركاء التجاريين مما يتيح فائدة هامة لمتخذي القرارات.

- اللجوء إلى جهاز تسوية المنازعات التجارية التي تحقق جدية تطبيق القواعد على كافة الأطراف مع وجود آلية خاصة لإجراءات مماثلة في حال عدم التنفيذ.

- إن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جولة أورجواي تعتبر نقطة بداية للنظام التجاري المتعدد الأطراف ومن ثم فإن المنظمة محفل للمفاوضات المستقبلية التي يجب أن تحرص كل الدول على عدم الغياب عنها.

- المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية.

السلبيات:

- فقدان الدولة للاستقلالية في تصميم سياسات التدخل الخاصة بها.

- التكاليف المرتفعة جداً لإجراءات تعديل السياسات لضمان التوافق مع قواعد المنظمة.

- يفرض اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية مستويات حماية تلك الحقوق بما يزيد عما كان سائداً في الاتفاقات قبل هذا الاتفاق مما قد يزيد من العبء المادي للحصول على تلك الحقوق وغيرها(إن هذا الأثر السلبي لا يقتصر على الدول الأعضاء فقط).

1.5 الاتفاقية حول الزراعة:

الهدف من الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية هو التحرك التدريجي باتجاه التحرير الكامل للتجارة للسلع الزراعية.

أي الفكرة هي أن قوى السوق العالمية هي التي يجب أن تحكم النموذج العالمي للإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية مع أقل القليل من التدخل الحكومي.

يوجد ثلاثة دعامات لاتفاقية الزراعة:

- الدعم المحلي.

- دخول الأسواق.

- مساعدات التصدير.

أي أن الالتزامات الواردة في الاتفاقية تتطلب زيادة التسهيلات التي تسمح بدخول الأسواق وتخفيض الإنفاق على كل من الدعم المحلي ومساعدات التصدير.

أهداف المفاوضات في الزراعة:

تحسين فرص الدخول إلى الأسواق من خلال: تخفيض الرسوم الجمركية، وتخفيض أو إزالة القيود غير الجمركية.

تحسين ظروف المنافسة من حيث وضع ضوابط دولية على استخدام الدعم (الداخلي + دعم التصدير).

- تقليل الآثار الصحية السلبية من خلال التطبيق لإجراءات الصحة والوقاية النباتية على تجارة السلع.

1.5.1 الأحكام التي تضمنتها اتفاقية الأورغواي في شأن الدعم المحلي:

أقر الاتفاق خضوع جميع أشكال الدعم المحلي للمنتجات الزراعية لقواعد عامة تنظمها، حيث تضمن الاتفاق نوعين من الالتزامات:

- الالتزام النوعي: يحدد تعريفاً لسياسات الدعم المحلي المستثناة من التزامات الخفض.
- الالتزام الكمي: يحدد جداول لالتزامات خفض الدعم الموجه للمنتجات الزراعية.

حيث أن الهدف العام من ضوابط الدعم المحلي هو إنقاص كمية الأموال المنفقة على الإنتاج المعد للتصدير.

وتم الاتفاق على ثلاثة أنواع للدعم المحلي (الصناديق):

- الصندوق البنفسجي: يتضمن المدفوعات للمنتجين بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من المساعدات المحلية التي يجب على الحكومات أن تنقصها(وليس أن تحذفها).

- الصندوق الأزرق: يتضمن المدفوعات المباشرة للمزارع إذ كانت تلك المدفوعات مرتبطة ببرامج الحد من الإنتاج ومصممة بناءً على أساس زمني معروف (هنا يسمح للدول بالإنفاق غير المحدود على تلك المدفوعات).

- الصندوق الأخضر: المساعدات المتضمنة في الصندوق الأخضر هي التي يفترض أنها لا تشوه التجارة أو أنها في أسوأ الأحوال تسبب أذىً بالحد الأدنى.

وقد وردت طريقة إعداد التزامات الدعم المحلي ضمن وثيقة بعنوان "المناهج" وترد أجزاء منها بالملحقين 3 -4 من الاتفاق، وتشترط المناهج نسبة خفض قيمتها 20% (13.3%بالنسبة للبلدان النامية ولا شيء بالنسبة للبلدان الأقل نمواً) من إجمالي مقياس الدعم الكلي المطبق خلال فترة الأساس على أن تطبق على أقساط سنوية متساوية على مدى فترة التنفيذ.

هذا ويتألف الدعم الإداري للمنتجين الزراعيين من البنود التالية:

مجموع الدعم= الدعم الذي يؤدي إلى تشويه التجارة والإنتاج (مقياس الدعم الكلي) بما يتجاوز الحد الأدنى المسموح به من الدعم + الحد الأدنى المسموح به من الدعم + الدعم بموجب المعاملة الخاصة والمتميزة + الدعم بغرض الحد من الإنتاج (الصندوق الأزرق) + الدعم بموجب الصندوق الأخضر.

1.5.2 الأحكام التي تضمنتها اتفاقية الأورغواي حول دخول الأسواق:

نصت القواعد على ما يلي:

- حظر العوائق غير التعريفية تماماً أمام تجارة المنتجات الزراعية.

- ربط جميع التعريفات الجمركية المعتادة (ربط أعلى معدلات يمكن تطبيقها في أي وقت مقارنة بمعدل 17% من بنود التعريفة الجمركية التي كانت مربوطة قبل جولة الأورغواي للبلدان النامية و57% للبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة الانتقال والبلدان المتقدمة).

- خفض هذه المعدلات المربوطة بنسب متفق عليها أثناء فترة التنفيذ كما يلي:

o الدول المتقدمة:

- تخفيض قيمة الدعم بنسبة 36% على فترة 6 سنوات (قسط سنوي 6%).

- تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21% على فترة 6 سنوات (قسط سنوي 3.5%).

o الدول النامية:

- تخفيض الدعم بقيمة 24% لمدة 10 سنوات .

- تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 14% لمدة 10 سنوات .

بالإضافة أنه يسمح للدول النامية بـــ:

- دعم تكاليف تسويق الصادرات الزراعية و تكاليف الشحن الدولي.

- رسوم منخفضة على النقل الداخلي لشاحنات التصدير.

1.5.3 الأحكام التي تضمنتها اتفاقية الأورغواي حول مساعدات التصدير:

يشمل دعم التصدير الذي يخضع للتخفيض:

- الدعم المباشر ضمناً الدعم العيني.

- بيع المخزون غير التجاري بسعر أقل.

- دعم التصدير المحول من رسوم وضرائب حكومية.

- دعم التسويق الخارجي (خارج الحدود) وتكاليف الشحن الدولية.

- الرسوم المخفضة على شحنات التصدير.

1.5.4 الالتزامات والحقوق في الاتفاقية الزراعية:

الالتزامات:

- تحويل القيود غير الجمركية إلى تعريفة جمركية.
- التثبيت + التخفيض للرسوم الجمركية.
- تخفيض الدعم الداخلي ودعم التصدير.

الحقوق:

- الربط وتخفيض للرسوم الجمركية في الدول المستوردة بما في ذلك TARIFFICATION.
- الاستفادة في المدى المتوسط والطويل من تخفيض الدول المتقدمة للدعم المحلي.

الحماية الخاصة[1]

الحماية الخاصة هي عبارة عن إجراء متاح للدول التي قامت بعملية تحويل الإجراءات غير الجمركية إلى تعرفة جمركية عند التوقيع على الاتفاقية الزراعية، ويمكن حماية كل محصول خضع لعملية "التعرفة" (TARIFFICATION) بواسطة الحماية الخاصة.

هذا الإجراء هو كناية عن تعرفات جمركية تؤمن حماية مؤقتة ضد فائض الاستيراد المفاجئ أو الانخفاض في الأسعار العالمية. يمكن للدول إما أن تضع تعرفات لمستورداتها أو تحدد سقفاً عاماً للتعرفة ولكن لا يمكن القيام بكلا الأمرين معاً، وبشكل عام فقد كانت الدول المتقدمة هي من قامت بعملية التعرفة وبالتالي حصلت على الحق باستخدام تشريع الحماية الخاصة.

وقد تمكنت 21 دولة نامية فقط من الحصول على الحق باستخدام آلية الحماية الخاصة، ورغم أن هذه الآلية غير تامة ولكنها تؤمن إحدى أبسط الطرق ليحمي بلدٌ ما منتجيه من فائض الاستيراد، وقد اقترح عدد من الدول النامية إيجاد نوع من الحماية الخاصة الحالية يكون خاصاً بالدول النامية فقط. هذه المقترحات هي حالياً على طاولة المفاوضات في إطار ما يسمى "صندوق التنمية".

2. سوريا والانضمام للمنظمة

كانت سورية من الدول المؤسسة لاتفاقية الغات لكن لأسباب سياسية تم الانسحاب من هذه الاتفاقية، وفي ضوء التطورات التجارية و السياسية العالمية التي أخذت تتشعب و تتعقد وفق مصالح و سياسات الدول قامت سوريا بتقديم

[1] استناداً إلى http://www.earthcouncil.com/

طلب إلى منظمة التجارة العالمية لأول مرة عام2001 ثم أكدت على الطلب في عام 2004 مما يمثل خطوة هامة باتجاه التحرير التجاري في سورية و التمركز في موقع جيد بين مصاف الدول التجارية في العالم.

1.2 الإجراءات التحضيرية المنفذة:

أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء قرار رقم/2175/ بتاريخ 2002/2/5 القاضي بتشكيل أربع لجان عمل برئاسة وزارة الاقتصاد والتجارة وهـي:

- لجنة الإعداد العامة.
- لجنة تحرير المبادلات التجارية.
- لجنة تحرير الخدمات.
- لجنة المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية.

مهمة هذه اللجان إجراء التدابير وتجهيز الأوراق والعمل على متابعة طلب الانضمام إلىWTO.

1.1.2 الأعمال المنفذة:

1. شكلت وزارة الاقتصاد مديرية مركزية في الوزارة متخصصة للتحضير للعمل المستقبلي في هذا المجال.

2. تم تشكيل فريق عمل في المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC للعمل في هذا المجال حيث يتم جمع البيانات اللازمة للتدريب على تعبئة الجداول المطلوبة من المنظمة لدراستها و وضع الخيارات الممكنة لبدء العمل وتحضير المذكرات المطلوب ملئها عند تشكيل مجموعة العمل وهذه المذكرات هي:

- WTO/ACC/1 الشكل العام للمذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية.
- WTO/ACC/4 المعلومات في مجال الزراعة.
- WTO/ACC/5 المعلومات الخاصة بتدابير الخدمات.
- WTO/ACC/8 العوائق الفنية للتجارة والقيود الصحية.
- WTO/ACC/9 الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

2.1.2 العمل المطلوب تحضيره من قبل سورية:

- الاستعداد لتحويل جميع القيود غير جمركية المفروضة على قطاع الأغذية والزراعة إلى تعريفات جمركية (حصص الاستيراد ـ حظر الاستيراد ـ التراخيص غير الآلية وغيرها...) وتنفيذها بعد استكمال عملية الانضمام.

- وضع حدود لجميع التعريفات الجمركية للأغذية والزراعة ووضع تصور حول تخفيض تلك الحدود بشكل تدريجي مع مرور الوقت(لا ينصح بتخفيضها إلا في إطار المفاوضات في مجموعة العمل).

- دراسة أشكال الدعم التي يمكن تبنيها ومعرفة مدى توافقها مع المعمول به في المنظمة لأنه ستوجه ضغوط إلى إلغاء أي شكل من أشكال الدعم إن لم يكن متوافقاً ومبرراً ، كما يمكن توقع العديد من الأسئلة الفنية المتعلقة بتوضيح تفاصيل البرامج الحالية و كيفية عملها وتفاصيل حسابها(حالياً تم تحويل كل أشكال الدعم الزراعي إلى صندوق الدعم الزراعي الذي أُحدث مؤخراً).

- وضع تصور حول دور وعمل المؤسسات التجارية الحكومية في المستقبل حيث ستفرض ضغوط لإلغاء جميع حالات احتكار التصدير أو الاستيراد لدى المؤسسات التجارية الحكومية.

الخطوات المطلوبة في الوقت الحاضر:

- البدء بالعمل على تحضير مذكرة النظام التجاري الخارجي السوري حسب الصيغة المحددة في النماذج القياسية الخاصة بـ WTO بالتنسيق بين الجهات المعنية.

- وضع السيناريوهات لاختيار سنة الأساس (يتم اعتماد البيانات التجارية لمتوسط عدة سنوات يتم تحديدها بناءً على سنة الأساس) الأكثر ملائمة وإجراء الحسابات التوضيحية لتلك الأرقام لزيادة القدرة على تحديد الانعكاسات المختلفة على المستوى العام " لمعدلات التعريفة الجمركية " و " دعم الصادرات " و "إجراءات إجمالي الدعم".

- حساب دعم التصدير (إن لم يكن صفراً) وقياس الدعم الكلي (إذا كان يتجاوز الحد الأدنى) من أجل التخفيض التدريجي بما يتناسب مع حدود جولة الأورغواي.

- تحضير المعلومات في مرحلة مبكرة نسبياً من عملية الانضمام بشأن مجالات الإجراءات الصحية والصحية النباتية وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة ومراجعة جميع القوانين المطبقة لمعرفة مدى اتساقها مع قواعد المنظمة.

- تحديد التغيرات الواجب إجراؤها على السياسات الاقتصادية السورية وخاصة الزراعية (بشكل مبكر).

- وضع الحد الأدنى للموقف السوري بشأن جميع القضايا بما فيها معدلات التعريفة الجمركية في مجالات دخول الأسواق.

- تحديد السيناريوهات المحتملة و وضع السياسات البديلة للتعامل مع التغيرات أو للتخفيف من انعكاساتها.

2.2 الاقتصاد السوري – القطاع الزراعي:

تعتبر التجارة مكوناً هاماً جداً لميزان المدفوعات وقد سعت الحكومة السورية مؤخراً لتحرير تجارتها ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وذلك عن طريق تحديث أنظمتها وبنية تشريعاتها حيث أصبح للقطاع الخاص دور أكبر من خلال مشاركتها في الإعداد لبعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الثنائية مع عدد من البلدان كتركيا ، إيران ، فنزويلا...الخ.

وقد عملت سورية على إجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية التي تساعد على اتخاذ خطوات لتوقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وسعت كذلك لزيادة عدد الشركاء التجاريين بالاضافة لتبسيط أحكام التجارة الخارجية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير من خلال التسهيلات التي تم إنجازها.

عمل الاقتصاد السوري في الآونة الأخيرة على تنفيذ برنامج إصلاحي اقتصادي استهدف تسريع رفع معدلات النمو الاقتصادي والوصول إلى معدل نمو يعادل 8% بحلول العام /2015/ وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وإصلاح مؤسسات القطاع العام وتطوير تنافسيّتها و تحديثها وزيادة مساهمة القطاع الخاص في بناء الاقتصاد ، وذلك لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية في النهاية وتلبية متطلبات النمو السكاني المتزايد ومنها خفض معدلات البطالة الحالية والمقدرة عام /2009/ بحوالي 8.4% وزيادة التنوع الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتشجيع الصادرات وترشيد الإنفاق الإداري وتحسين بيئة الاستثمار أيضاً.

وتشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى أنه وصل إجمالي عدد القوى العاملة في عام 2009 إلى حوالي 5 مليون نسمة يمثلون حوالي 25% من إجمالي السكان. وشكل قطاع الخدمات أعلى نسبة من إجمالي القوة العاملة وهي 26% تلاه قطاع السياحة (فنادق ومطاعم) (16.38%)، ثم قطاع الصناعة (16.36%)، وقطاع البناء والتشييد (16.2%)، فالزراعة (15.2%)، ثم النقل والاتصالات (7.6%) وأخيرا نال قطاع المال والتأمين أقل نسبة (2.2%).

لقد حقق الاقتصاد السوري تطورا ملحوظاً خلال السنوات الماضية فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002/2000 وحتى 2009 بالأسعار الثابتة لعام 2000 حوالي 5.9% سنويا. وقد حقق أعلى معدل نمو في عام 2009 وقدره 6.2%. أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ /70667/ ليرة سورية في عام 2009 بزيادة قدرها /2376/ ليرة سورية عن العام السابق. بلغت نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 19% في العام 2009 (بالأسعار الثابتة) وكانت مساهمته أعلى من العام السابق بمقدار 1%.

3.2 - السياسات التجارية.

سعت سورية إلى إجراء تغيير شامل في سياساتها التجارية انسجاما مع النهج الإصلاحي الذي تبنته لتحقيق اندماجها بالسوق العالمية من جهة وتوجهاتها الهادفة إلى الدمج بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات التنمية الاجتماعية فقامت بإجراء تعديلات تناولت الجوانب التشريعية والقانونية والمؤسساتية وقامت بإلغاء معظم القيود التي تعرقل التبادل التجاري ومنها إصدار مئات القرارات التي تتناول تحرير استيراد العديد من السلع واتخاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية والمالية الداعمة لهذا التوجه ومنها تطوير البيئة الإدارية والتشريعية وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي للمستوردات وتخفيض الرسوم الجمركية على معظم المواد الأولية الزراعية أو الصناعية لتصبح 1 % بما يحقق تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية وقد أصدرت الحكومة العديد من التشريعات التي تساعد على تعزيز التجارة الخارجية وإزالة العوائق التجارية ومنع الاحتكار. وقد انعكس ذلك على تطور أداء التجارة السورية حيث أظهرت دراسة أعدتها هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع الجهات المعنية لتحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة من /2000 – 2007/ أن الواردات تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف وان الصادرات السورية ازدادت بأكثر من ضعفين ونصف.

وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات التي المزيد من الانفتاح التجاري، وفي هذا الإطار أطلقت وزارة الصناعة برنامجا لتحسن الجودة يستهدف تحسين جودة المنتجات السورية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ويهدف البرنامج للارتقاء بجودة المنتجات الصناعية وتعزيز التجارة السورية مع العالم وسيتم في إطار البرنامج تطوير التشريعات بما يحقق دعم البنية التحتية للجودة في سورية وهذا سيساعد على تحفيز المنتجين لزيادة اهتمامهم برفع جودة منتجاتهم وتعزيز قدرات المنتجات السورية من اجل الدخول إلى الأسواق العالمية. وفي نفس السياق يتم التحضير حاليا لتأسيس مجلس وطني للجودة وهيئة ناظمة لها . كما أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة دليلا حول الممارسات الضارة في التجارة الخارجية لتعريف المنتجين السوريين بالإجراءات المتعلقة بحماية المنتج الوطني من أضرار التجارة الخارجية مثل الإغراق والدعم غير العادل.

وقد سمحت سورية بفتح أسواقها أمام المستوردات الأجنبية من الدول العربية وتركيا بموجب اتفاقيات منطقة التجارة الحرة وسمحت باستيراد معظم السلع من كافة دول العالم وخفضت الرسوم الجمركية على المستوردات وأزالت معظم العوائق غير الجمركية وتعكس بنية المستوردات السياسة التجارية التي أعطت الأولوية من خلال التسهيلات المقدمة في هذه الفترة لاستيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج التي تساعد على التطور في عملية التنمية الاقتصادية . وقد اتخذت الدولة قرارا ألغت بموجبه أعمال الحصر والقيد والعمولة على كافة المستوردات لصالح بعض المؤسسات الحكومية، حيث حددت التفاصيل بموجب المرسوم التشريعي رقم (61) للعام /2009/ على أن يتم الإلغاء خلال عام من تاريخ نفاذه وعلى ست مراحل متدرجة.

4.2 السياسات التجارية الزراعية:

يعتبر القطاع الزراعي احد أهم القطاعات التي تسهم في رفد الاقتصاد الوطني بالموارد الاقتصادية وقد استهدفت إستراتيجية التنمية الزراعية والخطط الخمسية المتعاقبة تنمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتوسع في التصنيع الزراعي والغذائي بربط الإنتاج الزراعي بالإنتاج الصناعي وتصدير السلع المصنعة من أجل تحقيق قيمة مضافة أعلى إضافة إلى تحقيق الأهداف العامة الأخرى التي من شأنها تحسين نوعية المنتجات الزراعية بهدف تصديرها مثل استخدام التقانات الحيوية وتقليل المواد الكيماوية المستخدمة بالزراعة وتطوير الزراعة العضوية .

وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لتطوير القطاع الزراعي ومواكبته لمتطلبات الإصلاح الهيكلي بما يساهم في تعزيز التجارة الزراعية وقد تركزت الجهود على إعادة توزيع الدعم الزراعي لجعله موجها ليخدم أغراض السياسة العامة الإنمائية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية وزيادة الصادرات من السلع الزراعية التجارية.

كما تعمل الحكومة من خلال تقديم المزيد من المحفزات إلى زيادة الاستثمارات الزراعية التي تساعد على تنشيط الصادرات الزراعية والتي مازالت دون التطلعات المنشودة حيث لم يتجاوز عدد المشروعات الزراعية المشمولة بقوانين تشجيع الاستثمار 28 في عام /2007/[2]، وقد زاد تخوف المستثمرين من إقامة مشاريع استثمارية زراعية بسبب الأزمة المالية العالمية والتي كانت آثارها السلبية على القطاع الزراعي محدودة جدا والتي تنحصر في انخفاض أسعار السلع المصدرة نتيجة انخفاض أسعار السوق العالمية لكن عدل من هذه الآثار انخفاض أسعار السلع الزراعية المستوردة.

وفي مجال الاستيراد ، استمرت سورية في سياساتها التجارية بالانفتاح على العالم والتحرير التدريجي لأسواقها والسماح باستيراد معظم السلع الزراعية باستثناء بعض السلع الحساسة التي قد يسبب استيرادها الإضرار بالإنتاج المحلي بالإضافة إلى بعض الحالات التي يتم فيها وقف استيراد مادة معينة بصورة مؤقتة لحماية المنتج الوطني أو لعلاج حالة طارئة.

على سبيل المثال، قامت الحكومة مؤخرا بتحرير الأسمدة وسمحت باستيرادها بكافة أنواعها. كما سمحت باستيراد القمح من روسيا ومن بلغاريا في العام /2008/ لتعويض النقص الذي أصاب المخزون الاستراتيجي جرّاء الظروف الجوية وظروف الجفاف. وسمحت أيضا باستيراد السكاكر المصنعة لكافة المستوردين.

بالمقابل منعت استيراد الحمضيات من كافة الدول باستثناء دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتركيا وفق اتفاقيات التجارة الحرة معها بسبب توفرها محلياً واستيرادها بنوعيات جيدة على مدار العام من هذه الدول كذلك أوقفت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي استيراد اللوز بقشره أو بدون قشر بسبب كفاية الإنتاج المحلي. وتم منع إدخال مادة الحليب المجفف من منشأ أو مصدر صيني إلى القطر كإجراء احترازي مؤقت بعد حدوث وفيات لأطفال صينيين نتيجة استهلاكهم للحليب الملوث.

[2] تقرير التجارة الزراعية السورية 2009.

5.2 - تطورات التجارة السورية.

شهدت سورية في عقدها الأخير مجموعة من التطورات و الإجراءات لتعزيز تجارتها حيث سعت إلى الانفتاح على الأسواق العالمية من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بتبسيط أحكام التجارة الخارجية ولاسّيما فيما يخص الاستيراد والتصدير حيث سمحت باستيراد الكثير من السلع التي كانت محظورة أو محصورة وفتحت المجال لتصدير معظم السلع .

يبين الشكل رقم 1 ملامح التجارة الخارجية السورية للفترة 2006 – 2009 والذي يظهر التوسّع بشكل ملحوظ في حجم التجارة، غير أن زيادة الواردات كانت أكبر من الصادرات وهذا أدى لزيادة العجز في الميزان التجاري. حيث بلغ العجز فيه 4781 مليون دولار عام 2009.

الشكل 1: مؤشرات التجارة الكلية السورية، 2006 – 2008 (مليون دولار).

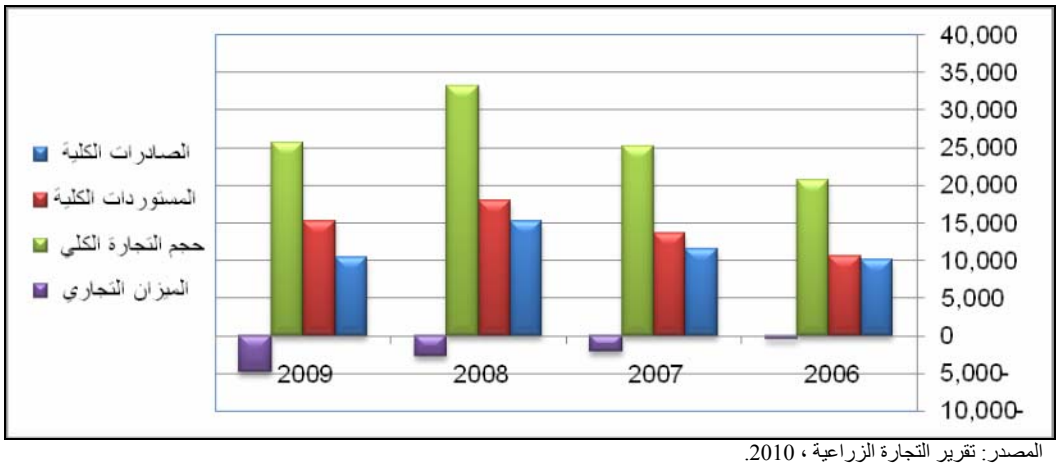

المصدر: تقرير التجارة الزراعية ، 2010.

كما حدث توسع مهم في حجم التجارة مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى (غافتا) ، والجدول التالي يظهر أن التجارة الكلية إلى دول منطقة غافتا زادت بمعدل سنوي مقداره 25.7% ، فقد ازدادت من 843 مليار ليرة سورية إلى 526 مليار ل.س خلال الفترة من متوسط 2000-2002 إلى عام 2009 ، وقد امتصت التجارة غير الزراعية من حيث القيمة الجزء الأكبر من هذه الزيادة وبمعدل نمو سنوي 27.2% مقارنة بالتجارة الزراعية التي تزايدت بمعدل قدره 22.6% وبالمقابل فقد تناقصت نسبة التجارة الزراعية من إجمالي التجارة من 35% لمتوسط الفترة 2000- 2002 إلى 29% في عام 2009 بينما زادت نسبة مشاركة التجارة غير الزراعية من إجمالي التجارة لنفس الفترة من 65% إلى 71%. إلا أن الزيادة في الصادرات الإجمالية لم تصل إلى نفس المستوى الذي يعادل الزيادة في الواردات.

الجدول 1: تطور التجارة السورية الكلية والزراعية مع دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال متوسط الفترة 2000-2002 و 2009 (مليون ليرة سورية).

البند	متوسط 2000-2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	معدل النمو السنوي
التجارة الكلية غير الزراعية (ص+و)	54,660	83,755	128,627	129,614	281,098	362,421	489,778	373,939	27.2
التجارة الزراعية	29,702	37,826	46,770	47,465	93,305	113,618	189,929	151,963	22.6
إجمالي التجارة (ص + و)	84,362	121,581	175,397	177,079	374,403	476,039	679,707	525,903	25.7
التجارة الزراعية / إجمالي التجارة %	35	31	27	27	25	24	28	29	
التجارة غير الزراعية / إجمالي التجارة %	65	69	73	73	75	76	72	71	

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء وقاعدة البيانات في المركز الوطني للسياسات الزراعية[3]

من جهة أخرى سعت الحكومة السورية إلى توسيع نطاق صادراتها جغرافيا وكان الهدف من ذلك زيادة الصادرات لتأمين الموارد المالية اللازمة لتلبية حاجات الاستيراد المتزايدة. وضمن هذا السياق بدأت الحكومة منذ سنوات على إصدار التشريعات التي تساعد في تسريع عملية الإصلاح والتي تستهدف تعزيز الصادرات وتحسين تنافسيتها وإزالة العقبات التي تواجه التصدير. ويتم حالياً التركيز على التحول نحو إنتاج وتصدير السلع المصنعة للاستفادة من القيمة المضافة و بالمقابل تخفيض استيرادها.

أحرزت سوريا نقلة نوعية في تجارتها خلال سنواتها الأخيرة حيث بلغ معدل النمو السنوي للصادرات السورية خلال متوسط الفترة 2000-2002 وحتى العام 2009 نسبة 11% وساعد انضمام سورية للعديد من الاتفاقيات التجارية في زيادة الصادرات والتخفيف من العوائق التي تواجهها التجارة السورية عند دخول الأسواق الخارجية وبالرغم من نمو الصادرات المتسارع إلا أن حجم الواردات ظل أكبر من الصادرات حيث بلغ معدل النمو السنوي للواردات 16.9% في نفس الفترة.

احتلت العراق في عام 2009 مرتبة الشريك التجاري الأول حيث وصل حجم التجارة البينية إلى 2775 مليون دولار، وبلغت حصة التجارة مع العراق 10.8% من إجمالي التجارة السورية، تلتها أوكرانيا مشكلة 6.3% من إجمالي التجارة السورية ، وقد مثلت تركيا ثالث اكبر شريك تجاري لسورية بالنسبة لإجمالي التجارة حيث بلغت قيمة التجارة الكلية بين سورية وتركيا 1475 مليون دولار تليها ألمانيا لتصبح إحدى أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لسورية حيث بلغ إجمالي التجارة معها 1403 مليون دولار وبلغت حصة التجارة معها (5.5%)عام 2009. فالصين (5.1%)، ومصر (4.8%)، والمملكة العربية السعودية (4.7%)، روسيا الاتحادية (3.6%)، فرنسا (3.5%).

[3] - الأرقام معدلة على أسعار 2000

إن القسم الأكبر من الصادرات السورية كان موجهاً للعراق حيث بلغت قيمتها 2697 مليون دولار ، تلتها ألمانيا (953 مليون دولار) ، ثم فرنسا حيث شكلت ثالث أكبر سوق تجاري للسلع السورية المصدرة (675 مليون دولار) ، إيطاليا (591 مليون دولار) ، أما المملكة العربية السعودية فقد احتلت المرتبة الخامسة (588 مليون دولار).

بلغت حصة الدول الخمسة المذكورة أعلاه من إجمالي الصادرات السورية حوالي 52.5 % للعام 2009 والتي أبدت ارتفاعا طفيفاً عن العام 2008 والبالغ 50.8% .

الشكل 2: أهم الشركاء التجاريين لسوريا (2009)، مليون دولار.

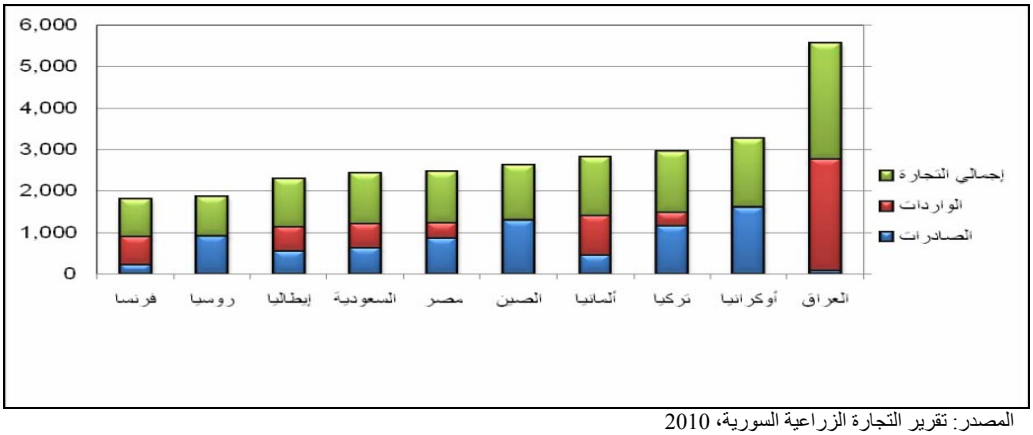

المصدر: تقرير التجارة الزراعية السورية، 2010

أما الميزان التجاري فقد شكل عجزاً مع كل من أوكرانيا بقيمة 1592 مليون دولار في العام 2009، تلتها الصين (1282مليون دولار)، ثم روسيا الاتحادية (903 مليون دولار)، مصر (503 مليون دولار)، البرازيل (489 مليون دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (240 مليون دولار). بالاضافة لذلك ، كانت سورية تقريبا مستوردة فقط من أوكرانيا والصين.

في حين كان الميزان التجاري موجبا مع كل من ألمانيا وفرنسا ولبنان والجزائر والأردن في العام 2009 كما هو موضح بالشكل 3:

الشكل 3: الميزان التجاري السوري مع أهم الشركاء التجاريين في العام 2009، مليون دولار.

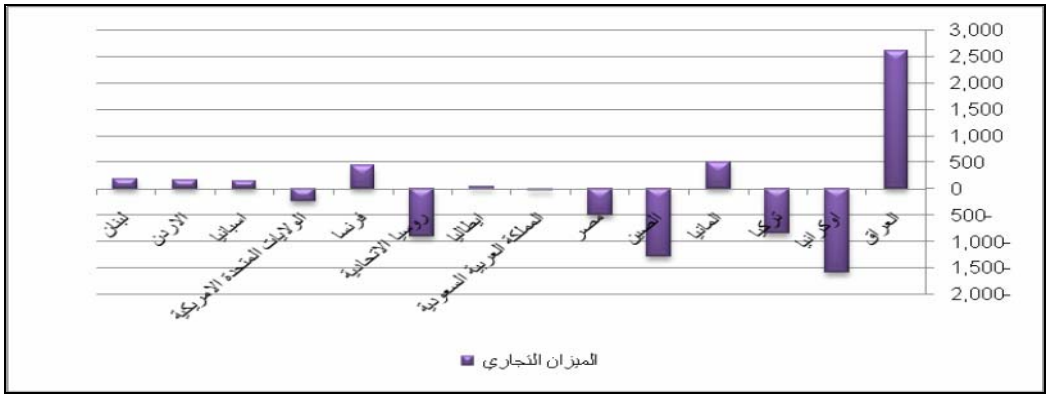

المصدر: تقرير التجارة الزراعية السورية، 2010

بالنسبة للتجارة الإقليمية فما زالت الدول العربية الوجهة الأساسية للصادرات السورية في عام 2009 فقد بلغت حصتها حوالي 52% من إجمالي الصادرات في عام 2009 تلاها الاتحاد الأوروبي والذي شكل حوالي 30% ثم الدول الآسيوية كما في الشكل التالي.

الشكل 4: الصادرات السورية الكلية بحسب المناطق لمتوسط الفترة (2000 – 2002 و الفترة 2007 – 2009)، مليون دولار.

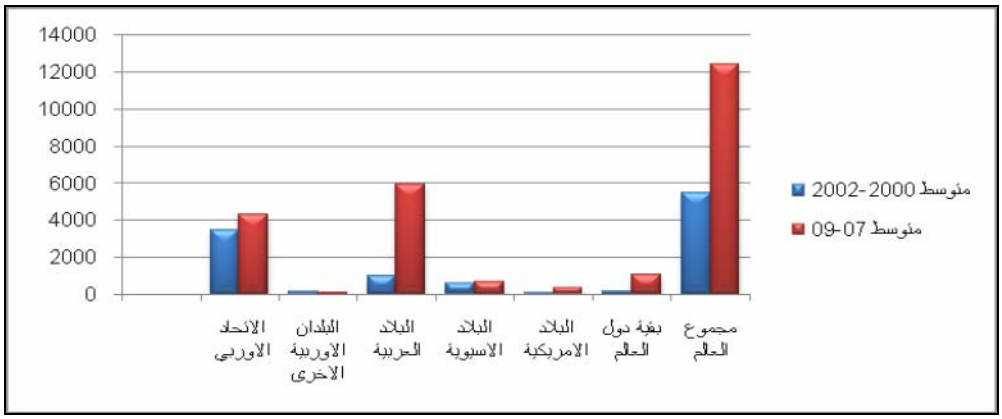

المصدر : إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء، المديرية العامة للجمارك.

ارتفعت صادرات اثنين من القطاعات الثلاثة الرئيسية في العامين /2007 و2008/ ، ونمت صادرات منتجات المقالع والمعادن بحوالي 8% في عام /2007/ ، و بحوالي 36% في عام /2008/ ، وحققت السلع المصنعة أيضاً قفزة في صادراتها حيث بلغت نسبة نموها 19.6% في عام /2007/ و47% في عام /2008/ ، في حين أن الصادرات الزراعية تراجعت بحدة في عام /2008/ وهبطت بمقدار20 %. وكان المعدل السنوي لنمو الصادرات الزراعية في العام /2008/ قد بلغ 14.9% في حين انه كان 6% لمنتجات المقالع والمعادن وكان حوالي 48.8% لصادرات المنتجات الصناعية.

أما فيما يخص توزيع الصادرات حسب القطاعات في عام 2009 فقد شكلت صادرات المعادن والمقالع نسبة 29% من إجمالي الصادرات ، في حين تراجع قطاع التصنيع من 54% في عام 2008 إلى 48% في عام 2009. أما قطاع الزراعة فقد تقدم من 7% في عام 2008 إلى 14% في العام 2009.

بالنسبة للواردات السورية تطورت بصورة ملحوظة بمعدل نمو سنوي قدره 16.9% خلال الفترة 2000-2002 حتى العام 2009 حيث تتكون المنتجات المستوردة بشكل أساسي من المنتجات الصناعية التي ساهمت بحوالي 87% من إجمالي المستوردات في العام 2009 وبلغت المستوردات من المنتجات الزراعية 11% بينما كانت منتجات المقالع و المعادن و القطاعات الأخرى محدودة جداً لم تتجاوز 1% من إجمالي المستوردات لكل منها.

و الشكل التالي يبين تطور بنية المستوردات و النسب المئوية لمكوناتها.

الشكل 5: تطور بنية المستوردات و النسب المئوية لمكوناتها

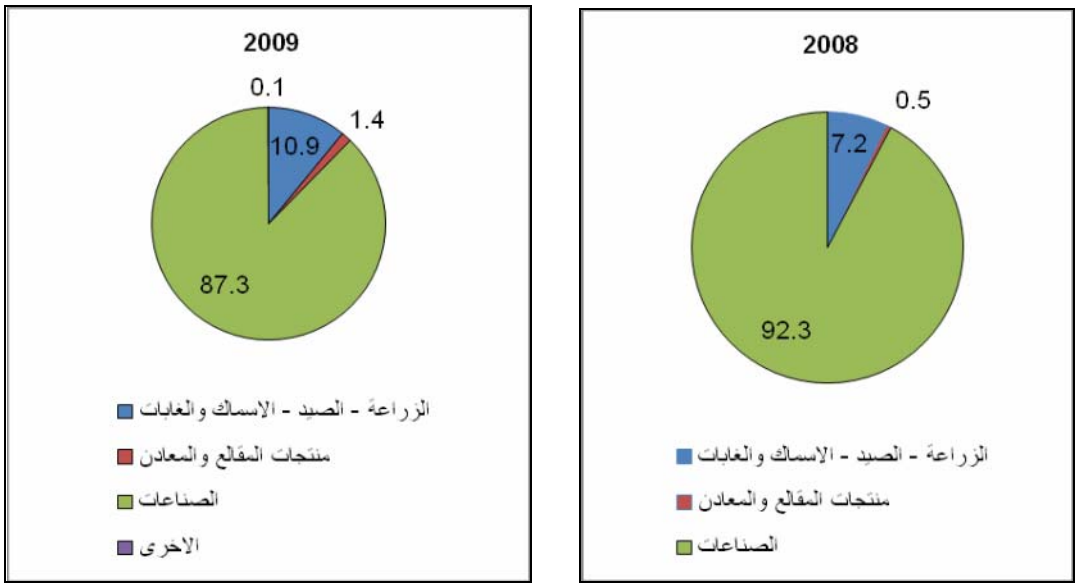

المصدر :إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات وإحصاءات المديرية العامة للجمارك.

أهم مصادر المستوردات على مستوى المناطق عام 2009 كانت الدول الآسيوية وشكلت 31.2% من إجمالي الواردات وبلغت قيمتها 4755 مليون دولار وجاء الاتحاد الأوربي في المرتبة الثانية وساهم بنسبة 23.6% وبلغت قيمة صادراته لسورية 3607 مليون دولار ثم الدول الأوربية الأخرى وشكلت 18% (2758 مليون دولار) تلتها الدول العربية بنسبة 16.4% (2509 مليون دولار) ثم المستوردات من الدول الأمريكية وكانت 9.6% وشكلت المستوردات من بقية دول العالم 1% فقط.

إن الشكل التالي يبيّن بعض التغيرات في مناطق الاستيراد خلال الفترتين 2000-2002 و 2007-2009 حيث يظهر تراجع حصة المستوردات من الاتحاد الأوربي في الفترة 2007-2009 مقارنة بالارتفاع بحصة البلدان العربية و الآسيوية.

الشكل 6: التغيرات في مناطق الاستيراد خلال الفترة 2000-2002 و 2007-2009

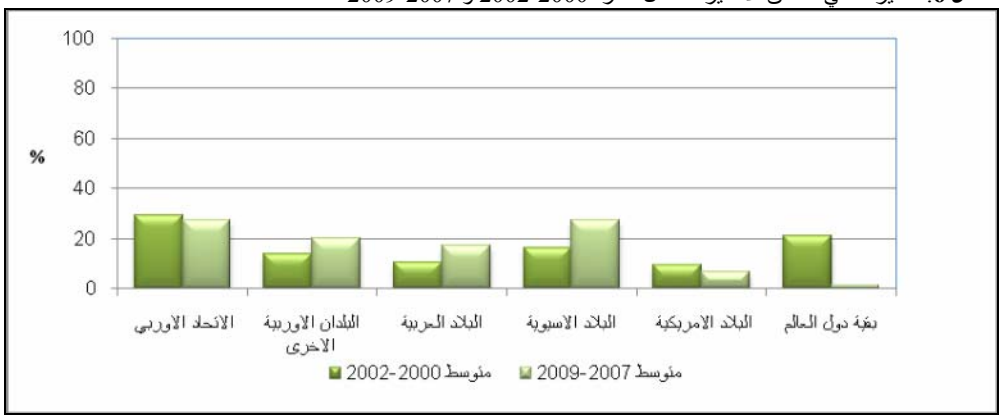

المصدر :إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات وإحصاءات المديرية العامة للجمارك.

1.5.2 التجارة الزراعية السورية:

تساهم الزراعة في معظم النشاطات الإنتاجية والتجارية والتصنيعية للقطاعات الأخرى، ويعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات في الاقتصاد السوري، ويعمل به حوالي /814/ ألف فرد، وبلغت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 19% في العام 2009 بالأسعار الثابتة و يبيّن الشكل 7 الترابط بين الناتج المحلي الزراعي و الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2006 صعوداً حيث مال الناتج المحلي الزراعي للهبوط متأثراً بالظروف المناخية في حين بقي الناتج المحلي الإجمالي صاعداً.

الشكل 7: تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي في سورية.

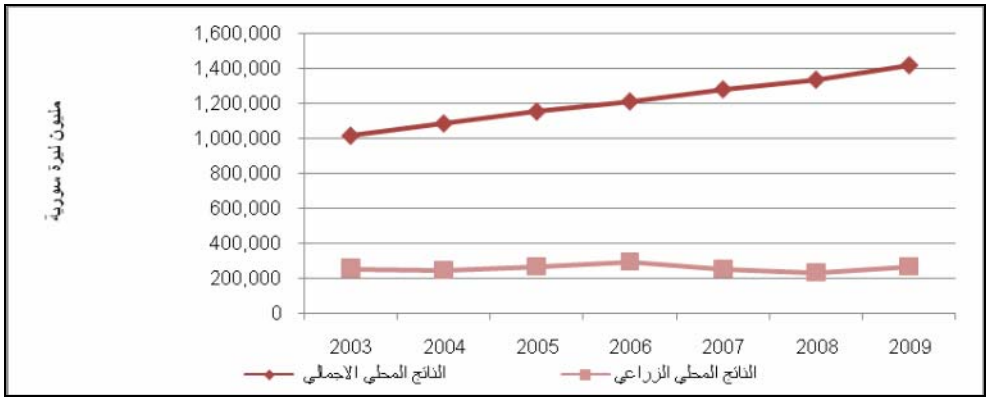

المصدر: تقرير التجارة الزراعية السورية، 2010

لقد تضاعفت قيمة التجارة الزراعية السورية بالأسعار الجارية خلال العشر سنوات الماضية و وصلت نسبتها إلى التجارة الكلية 26.7% وفي الناتج المحلي الإجمالي 22.6% ويمكن إرجاع سبب الارتفاع إلى تسارع وتيرة التبادل التجاري الزراعي الذي يشهد تطوراً نوعياً بسبب زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاطات التجارية الزراعية بعد صدور قوانين إلغاء حظر و حصر و تقييد معظم السلع الزراعية من الاستيراد أو التصدير كما شهدت سورية إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية الإنتاجية و التسويقية للمنتجات الزراعية التي ساهمت في زيادة الإنتاج الزراعي المتاح للتصدير.

وقد شهد التبادل التجاري الزراعي تطوراً مهماً انعكس في زيادة معدل النمو السنوي للتجارة الزراعية (حوالي 27% بالأسعار الجارية) خلال الفترة 2000-2002 حتى العام 2009 ويتضح هذا التطور أكثر من مقارنة التجارة الزراعية في الفترتين 2000-2002 و2007-2009 حيث زادت قيمتها بمعدل 227% بالأسعار الجارية.

الشكل التالي يبيّن نسبة التجارة الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الزراعية إلى الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2003-2009 .

الشكل 8: الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي، الاتجاهات العامة، 2003-2009، (%).

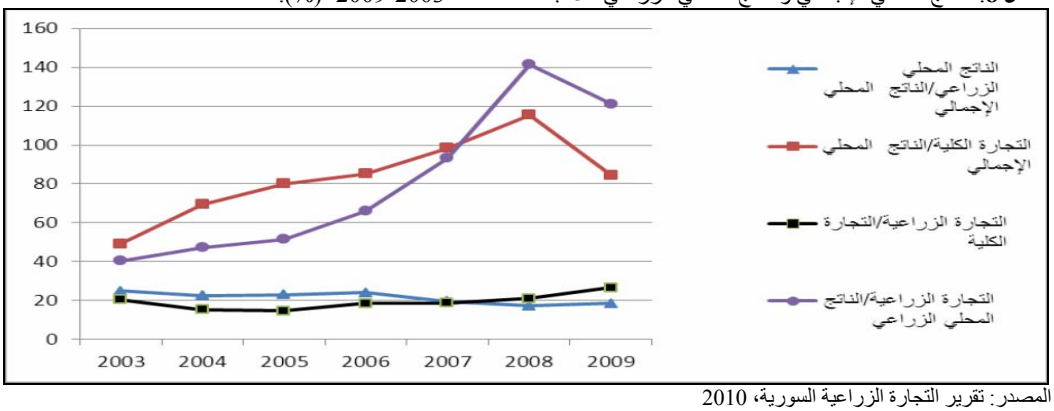

المصدر: تقرير التجارة الزراعية السورية، 2010

تميزت التجارة الزراعية السورية بنشاط ملحوظ كما تظهره المؤشرات الإحصائية ، بالرغم من زيادة تنافسية السلع الزراعية السورية إلاّ أن مساهمتها في الصادرات الكلية انخفضت وظلت زيادة الواردات أسرع من الصادرات و يعزّى ذلك إلى الانفتاح الذي سمح باستيراد منتجات كانت محظورة في السابق إضافة إلى وجود معوقات أمام الصادرات السورية في بعض البلدان المستهدفة و بالتالي أصبح الميزان التجاري الزراعي سالباً في هذه الفترة الأخيرة ، هذا ما دفع الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لدعم التصدير من خلال تحسين نوعية المنتج و الترويج له ودعم المحاصيل ذات الأهمية، وتتصف الصادرات الزراعية السورية بأنها شديدة التركيز ينحصر معظمها في عدد قليل من السلع و بالتالي يتوجب عدم الانصراف عن تصدير سلع أخرى من الممكن أن تحقق تنافسية أكبر في السوق الأجنبية.

1.1.5.2 الصادرات الزراعية السورية:

تمتلك الصادرات الزراعية دوراً هاماً في تطوير و تحسين فعالية القطاع الزراعي من خلال مساهمتها بالنشاطات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية بالإضافة لكونها عامل جذب للإستثمارات الزراعية. من أجل ذلك عملت الحكومة على رفد هذا القطاع بعدد من الإجراءات التي تساهم في تحسين تنافسية المنتجات الزراعية كزيادة الرقابة على الصادرات الزراعية و الاهتمام بمسألة الجودة و التركيز على المكافحة الحيوية و انعكس ذلك على زيادة الصادرات الزراعية بصورة كبيرة حيث وصل معدل النمو السنوي خلال الفترة 2000-2002 وحتى العام 2009 إلى 17%.

الشكل 9: الصادرات الكلية والصادرات الزراعية خلال الفترة 2003 -2009 (مليون دولار).

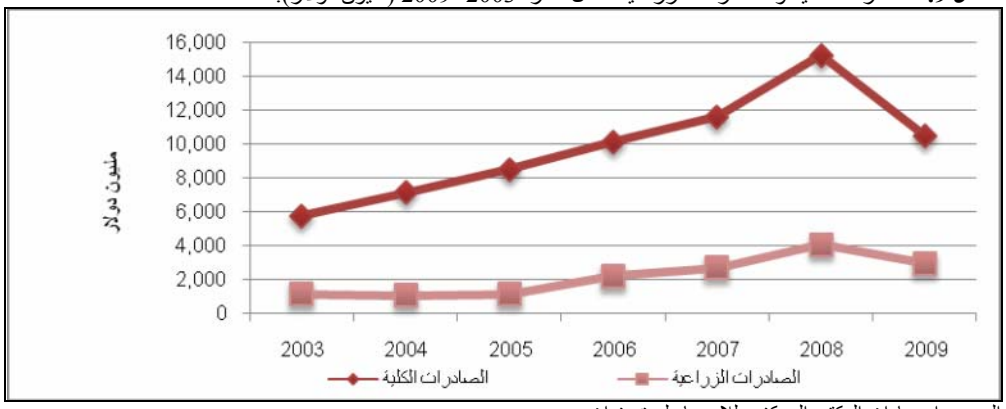

المصدر :إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات

من المؤشرات الايجابية على تطور الصادرات الزراعية التحول التدريجي نحو زيادة الصادرات الزراعية المصنعة للاستفادة من القيمة المضافة. ويلاحظ أن نسبة السلع الخام المصدرة تناقصت في الفترة السابقة في مقابل زيادة في نسبة المنتجات المصنعة ففي حين كانت نسبة السلع الخام في عام 2006 تعادل 57% فقد أصبحت 51% في عام 2009 في حين زادت نسبة المنتجات المصنعة من 43% إلى 49% لنفس الفترة. من جهة أخرى تتشكل معظم الصادرات الزراعية من السلع الغذائية وتصل نسبتها إلى 85% من إجمالي الصادرات الزراعية في عام 2009. وتبلغ نسبة مساهمة السلع الخمس الأولى في إجمالي الصادرات الزراعية حوالي 29% وحصة العشر سلع الأولى 37%.

الشكل 10: تركيب الصادرات الزراعية السورية خلال الفترة 2002/2000- 2009 (%).

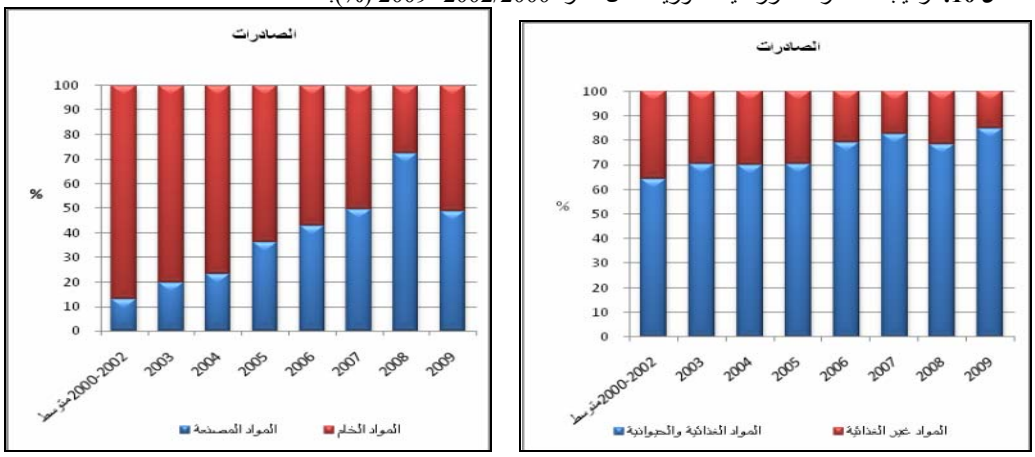

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

و نبيّن بالشكل التالي تطوّر بنية الصادرات الزراعية خلال الفترتين 2000-2002 والفترة 2007-2009 حيث يظهر تحسّن في حصة صادرات الأجبان و زيت الزيتون في حين تقلصت حصة صادرات القطن غير المسرح و غير الممشط و صادرات الأغنام.

الشكل 11: حصص الصادرات الزراعية السورية الرئيسية (%)

آ- وسطي الفترة 2000-2002 ب - وسطي الفترة 2007- 2009

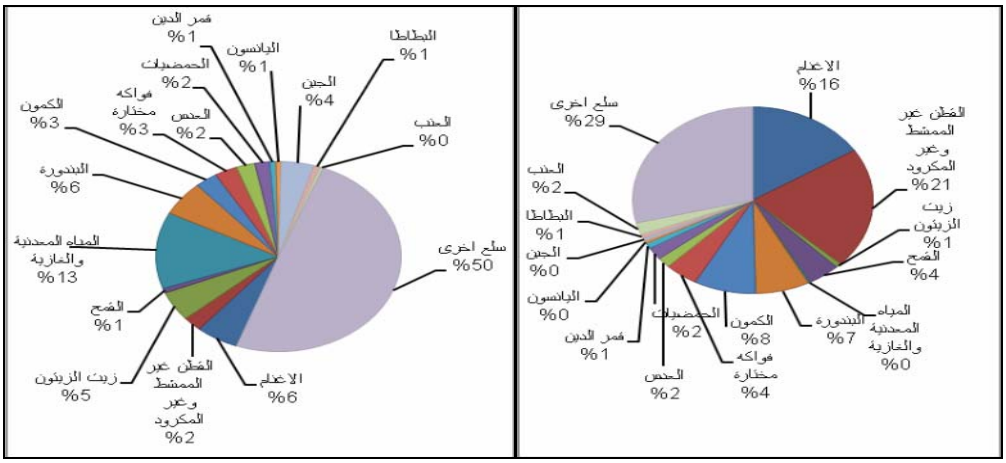

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

2.1.5.2 الواردات الزراعية السورية:

عملت الاتفاقيات الموقعة من قبل الحكومة السورية مع بعض البلدان بالإضافة لمشاركة القطاع الخاص على زيادة مستوى الواردات الزراعية زيادة ملحوظة حيث وصل معدل النمو السنوي إلى 23% خلال الفترة 2000-2002 حتى 2009 مما أدى لحدوث عجز في الميزان التجاري الزراعي في بعض السنوات و لكنه ساهم إلى حد كبير في تأمين السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان و توفير المواد الأولية لعملية الإنتاج الزراعي.

تتشكل المستوردات الزراعية في معظمها من السلع الغذائية والمصنعة حيث تشكل السلع الغذائية 80% من إجمالي المستوردات الزراعية وتشكل السلع المصنعة 58% (انخفضت نسبة السلع المصنعة المستوردة بحوالي 10% في عام 2009 مقارنة بالعام 2007) (بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية و المديرية العامة للجمارك).

وكانت قيمة المستوردات الزراعية في عام 2009 هي الأعلى خلال الفترة المرجعية حيث وصلت إلى 3909 مليون دولار بمعدل نمو يعادل 33.7% عن السنة السابقة. وبلغت نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية 25.6% وهذه النسبة هي أعلى من السنوات السابقة وكانت نسبة المستوردات الزراعية إلى الناتج المحلي الزراعي تعادل 69% أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فهو 12.9% (كما يوضحه **الشكل 12**).

ويلاحظ أن بنية المستوردات الزراعية عام 2009 أصبحت أكثر تركيزاً من الصادرات الزراعية فقد بلغت مساهمة الخمس سلع المستوردة الأولى في إجمالي المستوردات الزراعية نسبة 40% ونسبة العشر سلع الأولى 49%.

الشكل 12: تركيب المستوردات الزراعية السورية من متوسط 2002/2000 حتى 2009 (%).

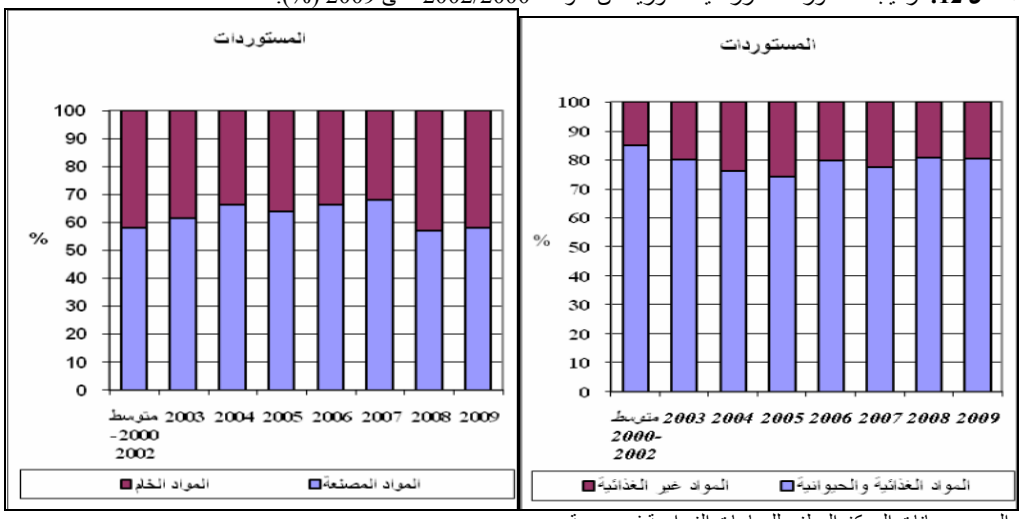

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

في العام 2009، كانت أهم المستوردات الزراعية السورية بحسب فصول التعريفة الجمركية هي الحبوب، السكر والمنتجات السكرية، والفواكه والنباتات الصناعية والبذور الزيتية والقهوة والشاي والتوابل، والحليب ومنتجات الحليب ، والزيوت والدهون النباتية والحيوانية والتبغ والأخشاب والمنتجات الخشبية

في العام 2009، شكلت الحبوب 25% من إجمالي المستوردات الزراعية، السكر والحلويات (14%)، ثم البذور الزيتية (12%) ، والأخشاب والمواد الخشبية (7%) فالدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية (6%)(بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية و المديرية العامة للجمارك).

وفيما يخص السلع الفردية كانت السلع الزراعية الرئيسية المستوردة في عام 2009 هي السكر، الشاي، الحليب المجفف، الذرة، الكسبة من استخلاص الزيوت، الموز، والشعير. وشكلت واردات السكر (13.4%)، الذرة (9%)، فول الصويا (8.6%)، الرز (4.7%)، وكسبة البذور الزيتية (4.5%).

الشكل 13: تطور استيراد بعض السلع الزراعية المختارة خلال الفترة 2000-2002 وحتى 2009.

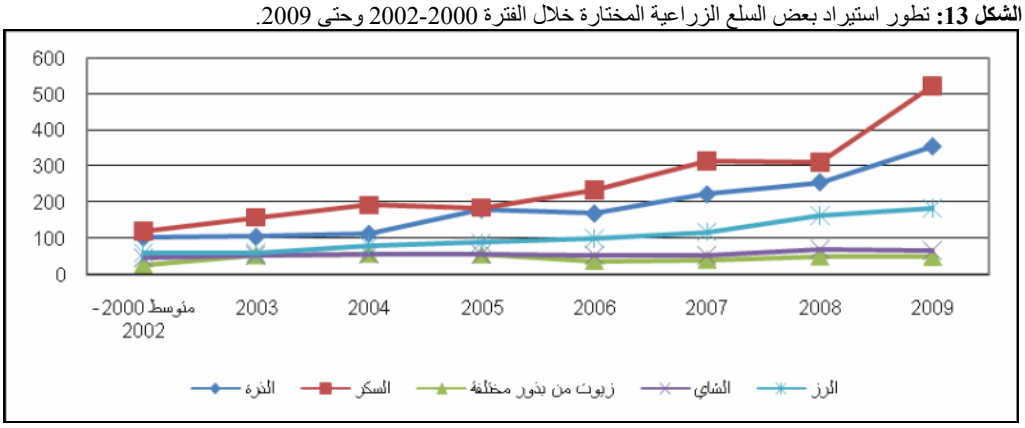

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

يلاحظ من الشكل السابق تزايد المستوردات من معظم السلع المدروسة خاصة في عام 2009. ومنذ عام 2004 حدث تحول كبير في استيراد فول الصويا، فبعد أن كان يستورد بكميات محدودة لا تتجاوز قيمتها 37 مليون دولار أصبح يستورد بكميات تصل قيمتها إلى 336 مليون دولار عام 2009 لتلبية احتياجات السوق المحلية من هذه المادة التي تستخدم في إنتاج الزيت النباتي وكعلف للحيوانات، وهذا يفسر التغيرات الحادة في استيراد هذه السلعة.

الشكل 14: حصص المستوردات الزراعية السورية الرئيسية(%).

آ - وسطي الفترة 2007-2009

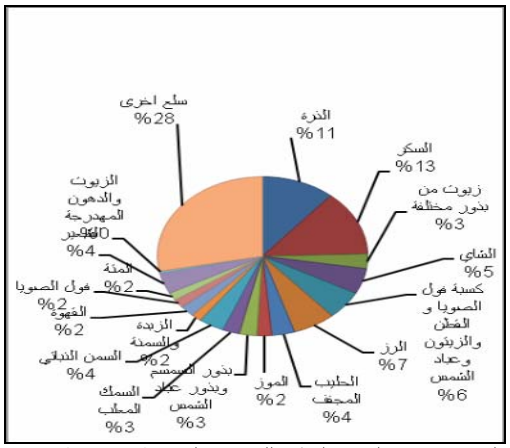

ب - وسطي الفترة 2000- 2002

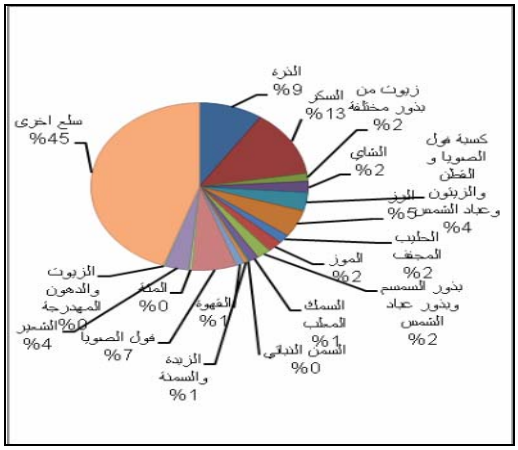

المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

يلاحظ من الشكل السابق انخفاض نسبة مستوردات معظم السلع الرئيسية وتشمل الشاي والذرة والسمن النباتي والكسبة وبذور السمسم والقهوة وعباد الشمس والزيوت.

كانت قيمة مستوردات السكر عام 2009 تزيد بمقدار 212 مليون دولار عن القيمة في العام 2008 نتيجة عدم كفاية الإنتاج المحلي وازدياد استهلاكها. وبلغ معدل نموها حوالي 39%. كما زادت مستوردات كسبة كل من فول الصويا والقطن وعباد الشمس بنسبة 164.6% وكذلك ارتفعت المستوردات من الذرة ووصلت إلى 356 مليون دولار. وشهدت سورية نموا مستمرا في مستورداتها من الرز خلال الفترة 2002-2009 نتيجة النمو المتزايد في عدد السكان وتحول النمط الاستهلاكي للمواطنين. في المقابل هبطت مستوردات كل من الحليب المجفف والشاي بنسب ضئيلة عام 2009.

القسم الثاني: الجانب العملي

1. البحث

المنهجية : استخدام نموذج للتوازن الجزئي SMART (Single Market Partial Equilibrium Simulation Tool) الذي هو نموذج طوره البنك الدولي من خلال برنامج WTIS (World Trade Integrated Solutions) النموذج يركز على سوق استيرادي وحيد وعدة شركاء تجاريين مصدّرين ويقوم بتقديم تقدير رقمي لآثار السيناريوهات المختلفة لتعديل التعرفات الجمركية على مختلف عناصر التجارة .

الفرضية المستخدمة: بالنسبة لسلعة زراعية تجارية معينة في مكان محدد فإن الجانب التجاري الأصغر منها يخضع لمعادلات أرمينغتون (تتعلق بالاحلال) والجانب الأكبر يتم ضبطه حسب المطلوب لتنظيم الأسواق الزراعية العالمية.

المتغيرات المستخدمة: يضم النموذج المستخدم لهذه الدراسة كافة الشركاء التجاريين لسوريا كما تم اختيار أهم عشرة صادرات زراعية سورية وأهم خمسة عشر واردات زراعية سورية لتدخل في النموذج وتم الاختيار بمراعاة عتبة قيمة معينة.

مواصفات النموذج المستخدم: المعادلات بشكل عام ذات مرونات ثابتة للسلعة الواحدة، وهي معادلات لا تختلف بين دولة وأخرى وإنما الذي يختلف هو المعاملات وقيم المتغيرات، ويتعامل النموذج بشكل مباشر مع كافة السياسات التجارية الزراعية المرتبطة بالتعرفة.

السيناريوهات المطبقة: سيتم تطبيق 5 سيناريوهات: الأول هو تصفير التعرفة بشكل كامل كنموذج مرجعي يساعد بتحديد السلع الأكثر حساسية والنماذج الثلاثة التالية هي نماذج افتراضية محتملة نظرياً للعرض السوري الأولي في مفاوضات الانضمام المقبلة، وتشمل تخفيضاً خطياً لإحدى عشرة سلعة بنسبة 50% مع تجنب التخفيض بالنسبة لأربعة سلع حساسة ، وتخفيضاً باستخدام الصيغة السويسرية ومعامل يعادل 16% لكافة السلع وكذلك باستخدام الصيغة السويسرية ومعامل بقيمة 16% لإحدى عشرة سلعة من أصل عشر سلع مع حماية السلع الأربعة الأكثر حساسية أما النموذج الأخير فهو هو نموذج متفائل يفترض الانضمام بالتعرفة الحالية مع تغيير خطي بسيط يعادل 20% لمختلف السلع الزراعية المدروسة.

اعتمدت هذه الدراسة على فرضيات أرمينغتون بخصوص سلوك المستهلك وافترضت وجود منافسة غير تامة، أي أن السلع المتشابهة من مصادر مختلفة لا تمتلك علاقة إحلالية تامة بينها، فالمستهلك يقوم بتحديد مستوى معين من الانفاق على سلعة معينة ثم يقوم بتوزيع حاجته من هذه السلعة على مصادر مختلفة بحسب تفضيلاته.

يسمي الاقتصاديون حلول الواردات محل الإنتاج الوطني **بخلق التجارة** لأنها تنتج زيادة في صافي التجارة أما حلول الواردات محل واردات أخرى فيسمى **تنويع التجارة** لأنها لا تزيدحجم التجارة بل تنوع مصادرها، والفرق بين الخلق والتنويع مهم ويكمن في أن الأولى يحتمل أن تنتج فائدة اقتصادية أكثر من الثانية، ورغم أن الخلق قد يؤذي بعض القطاعات ولكنه إجمالاً مفيد في العادة حيث يحصل فقط عندما يكون سعرالاستيراد أدنى من تكلفة الإنتاج المحلية فهو يسمح بالحصول على السلعة بتكلفة أدنى، أما تنويع التجارة فهوأقل احتمالاً لأن يكون مفيداً رغم أن بعض القطاعات قد تستفيد منه ويعود ذلك إلى خسارة جزء من العوائد تجاه الدولة المستفيدة فقط.

وبشكل عام فالمتوقع من اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية هو زيادة في كلا الأمرين الخلق والتنويع فإذا كان تنويع التجارة أكبر نسبياً من خلق التجارة فإن الحصيلة النهائية المتصورة للاتفاقية قد تكون ضرراً جزئياً يتفوق على المنفعة الكلية للاتفاقية، ولكن كلما تم إطلاق مبادرات تجارية إقليمية أكثر كلما كان المتوقع للاتفاقيات الأحدث أن تكون أقل تنويعاً للتجارة وأكثر معاكسة للأثر التنويعي السابق للاتفاقيات المتقدمة، وفي النهاية فإن التفاوض بشكل فردي مع كل دول العالم لإطلاق اتفاقيات تجارية سوف يحذف كلياً الأثر التنويعي ويبقي الأثر الخلقي فقط تماماً كما لو أن التفاوض يحصل على المستوى التعددي في منظمة التجارة العالمية.

2. تأثير تخفيض التعرفة على الواردات:

هناك تأثيران لتحرير التجارة في اقتصاد ما بشكل عام وتخفيض أو إزالة التعرفة الجمركية ورسوم الاستيراد بشكل خاص، وهما **أثر خلق التجارة وأثر تنويع التجارة**. ويعرف **"أثر خلق التجارة"** بأنه الزيادة في الواردات نتيجة تخفيض التعرفة الجمركية والرسوم الاستيرادية على سلعة معينة في بلد معين. لكن لو كان هذا التخفيض انتقائياً كما في حالة الاتفاقيات التفضيلية فسوف يتم سحب حصة من الواردات القادمة من بلد ثالث لم يستفد من التخفيض لتضاف إلى الواردات القادمة من البلد الذي استفاد من التخفيض الجمركي (أي الشريك التفضيلي في حالة الاتفاقيات التفضيلية) أي سيكون هناك إحلال في مصادر الواردات لمصلحة الطرف الذي استفاد من التخفيض دون أن يعني ذلك بالضرورة زيادة الواردات، وهذا الإحلال هو ما يسمى ب**"أثر تنويع التجارة"**.

1.2 أثر تنويع التجارة

يوضح الشكل التالي أثر تنويع التجارة، فإذا تم منح البلدA تخفيضاً جمركياً فسوف يكون لبضائعه ميزة تنافسية مقارنة ببضائع البلد B. إن حجم استهلاك الكلي من التركيبة السلعية من كلا البلدين لن يتغير ولكن سينشأ توازن جديد حيث ستزداد الواردات من البلد A من A0 إلى A1 بينما ستنقص الواردات من البلد B من B0 إلى B1 وهذا هو أثر تنويع التجارة.

الشكل 15: أثر تنويع التجارة

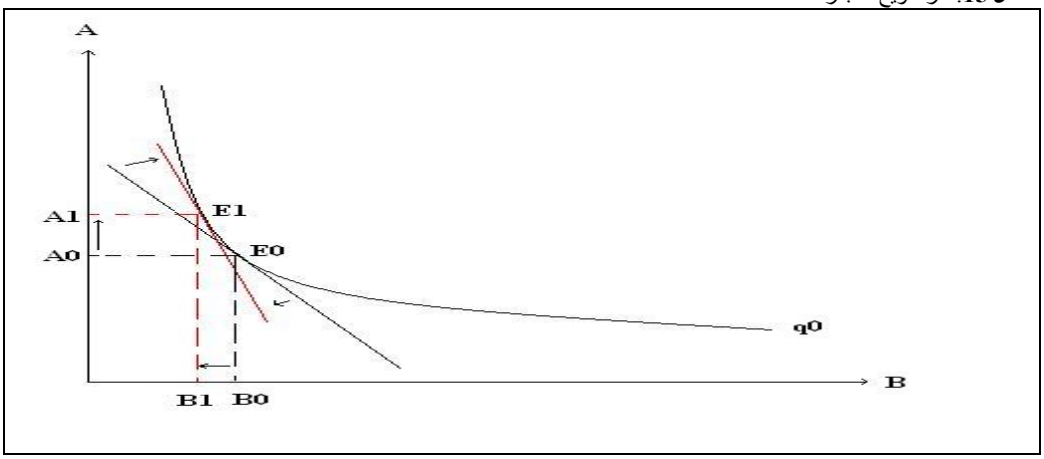

2.2 أثر خلق التجارة

عند تخفيض التعرفة على الواردات من البلد A فسوف يكون لذلك تأثير ربحي بحيث يمكن بنفس المستوى السابق من الإنفاق أن نحصل على منحنى (يمثل المنحنى التوليفات الممكنة لاستيراد السلعة) أعلى من المنحنى السابق.

وبالنسبة للدول المصدرة يتكون إجمالي التأثير التجاري من أثر الخلق وأثر التنويع.

الشكل 16: أثر خلق التجارة

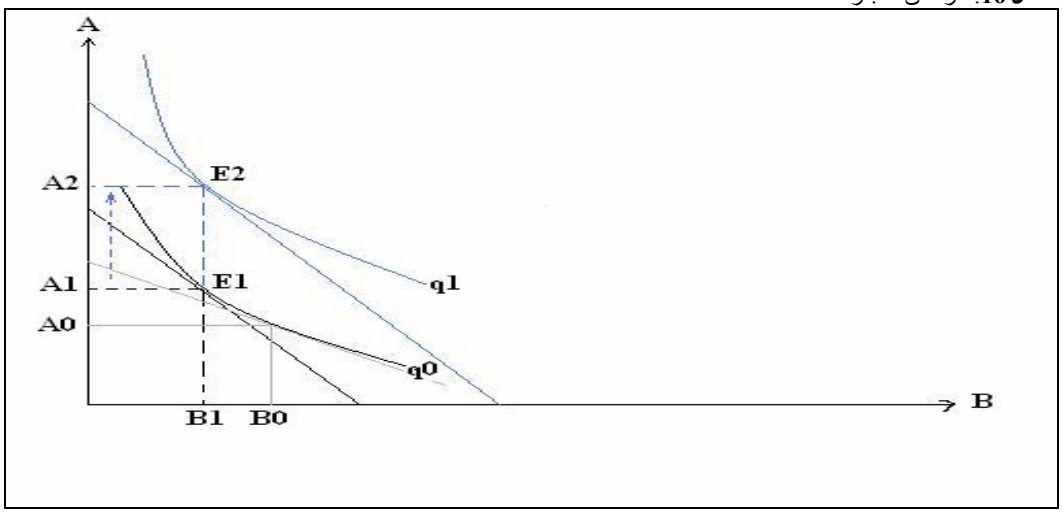

3.2 التأثير على فائض المستهلك والرفاهية

يتسبب تخفيض التعرفة الجمركية بما يسمى فائض المستهلك، ويعرّف فائض المستهلك بأنه الفرق بين ما يكون المستهلك مستعداً لدفعه ثمناً للحصول على سلعة ما (ما يعرف بالقيمة الهامشية) وبين ما يدفعه فعلياً. كما يبين الشكل التالي:

الشكل 17: التأثير على فائض المستهلك

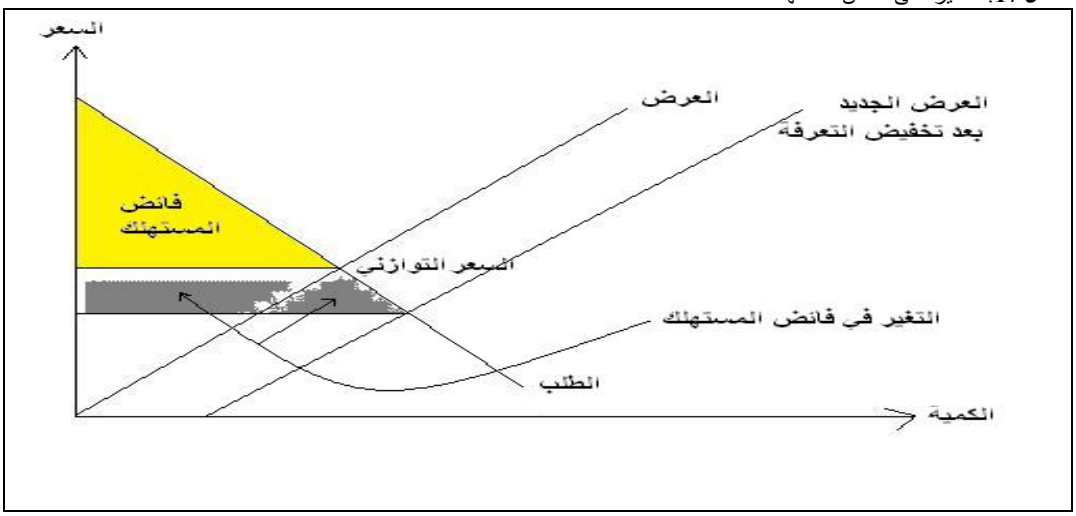

أما بالنسبة للتغير في الرفاهية فهو ما يربحه الاقتصاد الوطني ككل من تخفيض التعرفة أو تصفيرها، ويتكون من فائض المستهلك بالاضافة لجزء صغير يرتبط بعوائد التعرفة.

3. طرق تخفيض التعرفة[4]

1- التعرفة المفردة: أي تعرفة واحدة لكل السلع، وهي أبسط الطرق وتستخدم عادة في الاتفاقيات الإقليمية عندما يُراد تصفير التعرفة التجارية بين بلدين أوتخفيضها بشكل كبير

2- نسبة معدل مسطّح للتخفيض: أي الاقتطاع بنفس النسبة من تعرفة كافة السلع بغض النظر عن كون التعرفة الأصلية مرتفعة أم لا

3- طريقة جولة الأورغواي[5]: تقتطع الدول المتقدمة 36% من تعرفاتها الجمركية وذلك خلال مدى زمني يعادل ست سنوات (6% كل عام) على ألا يقل الاقتطاع من تعرفة كل سلعة عن 15%، وتقتطع الدول النامية 24% من كل من تعرفاتها الجمركية وذلك خلال فترة زمنية تعادل عشر سنوات على ألا يقل الاقتطاع من كل تعرفة عن 10%، وتعفى الدول الأقل نمواً من الاقتطاع.

4- الاقتطاع المنسّق: المقصود به اقتطاع التعرفات العليا بدرجة أكبر من التعرفات المنخفضة بحيث تكون مستويات التعرفة متقاربة بعد الاقتطاع. وهنا هناك أسلوبان: إما أن تكون هناك نسب مختلفة لحزم تعرفية مختلفة (مثلاً: السلع ذات التعرفة من 10%-20% تخفض 5%، والسلع ذات التعرفة من 21%-30% تخفض 8% ...إلخ) أو تكون هناك معادلة رياضية تطبق على كل السلع (مثلاً: الصيغة السويسرية التي سنتطرق إليها لاحقاً).

5- طرق أخرى: مثلاً، المعدلات المختلفة للفئات السلعية المختلفة (نفترض التخفيض على السلع المصنعة أقوى وأعلى منه بالنسبة للسلع الخام، وهذا يستخدم لمعالجة ما يسمى بتدريج التعرفة أي حماية السلع المصنعة وتسهل استيراد السلع الخام)، أو مثلاً المزج بين أكثر من طريقة.

[4] بتلخيص وتصرف عن موقع منظمة التجارة العالمية
[5] آخر جولات "الغات" والجولة التأسيسية لمنظمة التجارة العالمية، 1986-1994.

4. الصادرات والواردات السورية الداخلة في النموذج[6]

الصادرات: تم اختيار الصادرات التالية بناء على أهميتها التصديرية: البيض وصيصان التفقيس - البندورة – أطعمة محضرة من رقاقات الحبوب غير المحمصة – المياه المعدنية – غزول القطن - الاغنام – التفاح – خلطات علفية – قطن غير ممشط ومكرود– سكر الشوندر السكري (تشكل مجتمعة حوالي 48% من قيمة إجمالي الصادرات الزراعية السورية).

الواردات: تم اختيار الواردات التالية حسب الجدول 2:

الجدول 2: الواردات السورية المعتمدة في هذه الدراسة

السلعة	التعرفة	الملاحظات
سكر القصب غير المكرر (الخام)	**3%**	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
الذرة	1%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
فول الصويا	1%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
القمح والشيلم	4%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
بقايا المحاصيل الزيتية	1%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
السكر النقي	7%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
السكائر	20%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
أرز مطحون أو نصف مطحون	3%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
الشعير	1%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
ألواح الخشب	6.5%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
الموز	40%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
زيت النخيل	1%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
بذور السمسم	1%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
زيوت نباتية	1%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية
رز مقشور	3%	التعرفة مصفرة مع الدول العربية

وتشكل هذه السلع حوالي 65% من قيمة إجمالي الواردات الزراعية السورية.

نفترض وجود رغبة لدى صانع القرار بحماية كل من "خليط القمح والشيلم" و"الشعير" و"بقايا المحاصيل الزيتية" و"الذرة" باعتبارها سلع هامة تنتج محلياً وتمس الأمن الغذائي والصناعي السوري، أما السكائر فعوملت كسلعة عادية لأنها تكاد تكون سلعة غير زراعية كما أنها تعتبر من سلع الرفاهية.

[6] راجع الملحق 1 و2 لمعرفة البنود الجمركية (بالنظام المنسّق) المعبّرة عن الصادرات الواردات التي تم اختيارها.

السيناريو الاول تصفير التعرفة لكافة المستوردات الخمسة عشرة

السيناريو الثاني استثناء السلع الاربعة من التخفيض وتخفيض البقية خطيا بنسبة 50

السيناريو الثالث استثناء السلع الاربعة من التخفيض وتخفيض البقية بالصيغة السويسرية والمعامل يعادل 0.16

السيناريو الرابع تخفيض التعرفة للسلع الخمسة عشرة بالصيغة السويسرية والمعامل يعادل 0.16

السيناريو الخامس تخفيض خطي للسلع الخمسة عشرة بنسبة 0.2

الصيغة السويسرية

يُسمى تضييق الهوة بشكل كبير بين التعرفات المرتفعة والمنخفضة بالطريقة المنسقة، وتعتبر الصيغة السويسرية نوعاً خاصاً من الطريقة المنسقة، وهي تستخدم صيغة رياضية مفردة للحصول على:

- مجال ضيق من معدلات التعرفة النهائية انطلاقاً من مجموعة واسعة من التعرفات الابتدائية
- معدل تعرفة نهائي أعظمي مهما تكن التعرفة الأصلية مرتفعة

وعادة يتم تقسيم الاقتطاعات المطلوبة إلى درجات سنوية ثابتة.

كانت سويسرا قد اقترحت الصيغة خلال مفاوضات جولة طوكيو (1973-1979)، ولكن سويسرا تعارض استخدام هذه الصيغة في المفاوضات الزراعية الحالية وتفضل مقاربة جولة الأورغواي بينما تفضل دولة الأورغواي الصيغة السويسرية !

المفتاح الأساسي هو رقم يتم التفاوض عليه وإدخاله في الصيغة وتسمى بالمعامل (A في الصيغة أدناه)، هذا الرقم أيضاً يقرر معدل التعرفة النهائي الأعظمي.

الصيغة: $Z=AX/(A+X)$

حيث: X هو معدل التعرفة الإبتدائي

A هو معامل ومعدل التعرفة الأعظمي

Z هو معدل التعرفة الأخفض الناتج (بنهاية الفترة)

الشكل 18: الفرق بين تخفيض خطي وتخفيض باستخدام الصيغة السويسرية

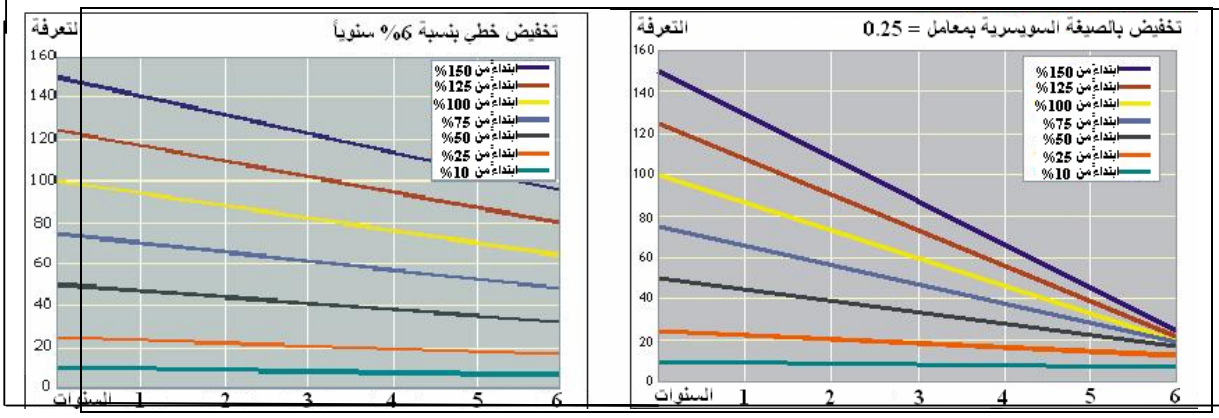

المصدر: استناداً إلى موقع منظمة التجارة العالمية

5. منهجية العمل

تم التحليل باستخدام SMART وهي أداة لنمذجة التوازن الجزئي ، تركز على سوق إستيرادي واحد والشركاء التجاريين المصدرين لهذا السوق وتضّمن تأثير السيناريوهات المختلفة للتغيرات في التعرفة من خلال تقدير قيم جديدة لمجموعة من المتغيرات. وتعتمد هذه الأداة على فرضية أرمينغتون لنمذجة سلوك المستهلك ، ولا سيما المقاربة الخاصة بالإحلال غير التام أو الكامل بين مصادر الاستيراد المختلفة ، وضمن فرضية أرمنغتون فإن العامل الممثل (representative agent) يقوم بتعظيم أرباحه من خلال مرحلتين للاصطفاء أو الانتخاب وهما:

- المرحلة الأولى: بافتراض وجود مؤشر سعري عام فإن العامل يختار مستوى من إجمالي الإنفاق/ الاستهلاك لتركيبة من السلع المتماثلة من مصادر مختلفة، وتتحدد العلاقة بين التغيرات التي تطرأ على المؤشر السعري والتأثير على إجمالي الإنفاق من خلال مرونة معروفة ومحسوبة للطلب على الاستيراد
- المرحلة الثانية تأتي ضمن تركيبة السلع المذكورة حيث يتم توزيع مستوى الإنفاق ضمن السلع المختلفة في التركيبة الواحدة على أساس السعر النسبي لكل منها، وتتحدد درجة الاستجابة التوزيعية فيما بين الأصناف للتغير في السعر النسبي لكل منها بواسطة مرونة أرمنغتون الاحلالية.

1.5 آلية عمل أداة التحليل

مقاربة أرمنغتون لنمذجة الإحلال بين الواردات من سلعة محددة من مصادر مختلفة

تصف مقاربة أرمنغتون الاحلال بين سلع متشابهة مستوردة من مصادر مختلفة مستخدمة آلية ذات مرونة إحلال ثابتة (constant elasticity of substitution function) (CES)، وتعتبر المعادلة الأساسية آلية تجميع للكميات المختلفة من الطلب وتسمى بمعادلة أرمنغتون:

$$DEM = CNS + PRC + FED + INT$$

$$=asp[dpe\ IMPP^{-rhoc} + dpw\ IMPW^{-rhoc} + dpd\ SLS^{-rhoc}]^{-1/rhoc}$$

حيث:

DEM: هي الطلب الكلي وتشمل الاستهلاك البشري والتصنيع والأغراض العلفية ... إلخ

IMPP: هي الواردات من الشريك التجاري

IMPW: هي الواردات من بقية الأسواق العالمية

SLS: هي المبيعات من السلع ذات المنشأ المحلي

asp: هو معامل الانتقال

dp: هي معاملات التوزيع ، حيث 1=dpd +dpw +dpe

rhoc: هو ثابت مرونة الإحلال

وتتميز معادلة أرمنغتون بما يسمى "ثابت عوائد السعة" أي أنه إذا زادت جميع الكميات على الطرف الأيمن بوحدة واحدة فإن الطلب الإجمالي على الطرف الأيسر سيزداد بوحدة واحدة.

المصدر: بريتز، 1998.

يقوم البرنامج بعمل محاكاة افتراضية ويقدّر تأثير التغير في التعرفة على كل من: البنى التعرفية – الاستيراد - التصدير – الشركاء التجاريين - العوائد الجمركية – فائض المستهلك – الرفاهية المكتسبة، بالاضافة إلى وظائف أخرى. يعتمد البرنامج على تقدير الميزة النسبية لكل سلعة في الدول المصدرة لتلك السلعة من أجل تقييم أثر تخفيض التعرفة الجمركية في بلد مستورد على تركيبة وارداته من تلك السلعة من بلدان مختلفة، وهو يستخدم لأجل ذلك المعايير "الكاشفة عن الميزة النسبية" (RCA)، وعادة لا يتوقع للدول التي تمتلك مؤشرات RCA متماثلة بالنسبة لسلعة ما أن تتمكن من زيادة تجارتها البينية، بينما يمكن أن يكشف تخفيض التعرفة الجمركية عن أسواق تصديرية غير تقليدية.

الميزة النسبية الظاهرية (RCA)

يظهر الرقم القياسي ما إذا كان أداء السلعة المصدرة أعلى من الصادرات السورية الوسطية من حيث الحصة في الأسواق العالمية . وإذا كان للمنتج حصة مرتفعة من الأسواق العالمية_ تعدل حسب المشاركة الإجمالية للصادرات السورية في الأسواق العالمية_ فعندئذ يقال بأنها تظهر *ميزة نسبية* .

$$RCA=\frac{E_{is}/E_{iw}}{E_s/E_w}$$

i = الرقم القياسي للسلعة

E_{is} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i لسورية

E_s = قيمة إجمالي الصادرات السورية

E_{iw} = قيمة صادرات السلعة(المنتج) i للعالم

E_w =قيمة إجمالي الصادرات العالمية

المصدر: تقرير التجارة الزراعية السورية.

وقد تم إنجاز التحليل للسيناريوهات الخمسة المفترضة على بيانات العام 2009 وباستخدام قاعدة بيانات TRAINS التي تستمد بياناتها من قاعدة بيانات الأونكتاد. وفيما يلي عرض لأهم نتائج التحليل.

6. التحليل (التأثيرات على التجارة)

[7]: لم يظهر التحليل تأثيراً لأي سيناريو على الصادرات الزراعية، وسنعالج جانب الصادرات الزراعية لاحقاً بفقرة مستقلة، أما التأثير على الواردة الزراعية المختارة فسوف نستعرضه تفصيلياً من خلال استعراض التأثيرات التجارية لكل سيناريو.

التأثيرات التجارية للسيناريو الأول(التصفير التام): أظهر هذا السيناريو تأثيراً ملحوظاً على تسع سلع مستوردة، وتأثيرات أخرى طفيفة على بقية السلعه المستوردة لا أهمية لذكرها. وفيما يلي تأثيرات هذا السيناريو على تلك السلع التسع:

- خليط القمح والشيلم

تبلغ قيمة واردات سوريا من هذا البند الجمركي 113.6 مليون دولار وسيؤدي هذا السيناريو الى خلق تجارة خيط قمح – شيلم إضافية بنسبة 34% وبالمقابل فهو- بالمحصلة - لن يؤدي إلى تنويع التجارة، وتقف روسيا على رأس الدول المستفيدة حيث ستكون نسبة التجارة الإضافية معها من إجمالي الزيادة تعادل 88% تليها بلغاريا ثم رومانيا، وسوف تبلغ الخسارة من العوائد الجمركية حوالي 4.5 مليون دولار

[7] قيم الواردات الزاعية هي حسب قاعدة بيانات الأونكتاد، وهناك فروقات كبيرة أحياناً مع القيم الموجودة في قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية.

- الشعير

تبلغ قيمة واردات سوريا من الشعير 192.6 مليون دولار وستستفيد تجارة الشعير من هذا السيناريو بشكل بسيط حيث سيتم خلق تجارة بنسبة تقل عن 1% بينما سيكون الأثر التنويعي شبه معدوم بالنتيجة، ولن يكون هناك دولة معينة تستفيد بشكل أساسي من هذه الزيادة بل ستكون لمصلحة التجارة العالمية فقط، أما الخسائر من العوائد الجمركية فتبلغ 1.9 مليون دولار.

- الذرة

تبلغ قيمة واردات سوريا من الذرة 324 مليون دولار وسيتم خلق تجارة إضافية بنسبة تبلغ 9.6% نتيجة هذا السيناريو دون وجود أثر تنويعي بالمحصلة، وسوف يكون المستفيد الأساسي من هذ الخلق هو الولايات المتحدة بنسبة 60% من الزيادة تليها الأرجنتين ثم رومانيا وأخيراً بلغاريا، وتبلغ الخسارة من العوائد الجمركية 3.2 مليون دولار.

- الرز المطحون

تبلغ قيمة واردات سوريا من الرز المطحون 102.9 مليون دولار وسيتم خلق تجارة إضافية نسبتها 1% نتيجة هذا السيناريو دون أن يكون هناك دولة مستفيدة على وجه التحديد، وبالمقابل سيكون هناك أثر تنويعي لهذا السيناريو على تجارة الرز المطحون يبلغ حوالي 1.1 مليون دولار تستفيد منه كل من تايلاند – إيطاليا – فيتنام على الترتيب بينما تخسره أساساً مصر التي تتمتع حالياً بتعرفة مصفرة في إطار إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) وتبلغ نسبة خسارة مصر حوالي 91%، كما تبلغ خسارة سوريا من العوائد الجمركية على واردات الرز المطحون نتيجة هذا السيناريو 2 مليون دولار.

- فول الصويا

تبلغ قيمة واردات سوريا من فول الصويا 155 مليون دولار وهناك أثر لا يذكر لهذا السيناريو على تنويع مصادر استيراد فول الصويا ولكنه يؤثر في مجال خلق تجارة اضافية حيث سيتسبب بخلق تجارة بنسبة تقل عن 1%تعود بكاملها للولايات المتحدة الأمريكية، كما ستكون الخسارة من العوائد الجمركية بقيمة 1.5 مليون دولار.

- سكر القصب

تبلغ قيمة واردات سوريا من سكر القصب 144.4 مليون دولار ولا أثر تنويعياً لهذا السيناريو على تجارة سكر القصب ولكن هناك أثر خلق تجارة تبلغ نسبته 2.1% من إجمالي قيمة التجارة، تعود جميعها للبرازيل، وتبلغ الخسارة من العوائد الجمركية هنا 4.3 مليون دولار.

- السكر

تبلغ قيمة واردات سوريا من السكر 108.3 مليون دولار وسيكون هناك أثر لهذا السيناريو على تجارة السكر يتمثل بخلق تجارة اضافية بنسبة 3% تستفيد منها البرازيل فقط، أما محصلة الأثر التنويعي فتبلغ 2.8 مليون دولار أكثر من 89% منها لمصلحة البرازيل تليها تايلاند بحصة صغيرة بينما تعود النسبة العظمى من الخسارة في هذه الحالة على دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتمتع حالياً بدخول حر إلى الأسواق السورية في إطار اتفاقية غافتا، وتبلغ خسارة سوريا من العوائد الجمركية على السكر 4.1 مليون دولار نتيجة هذا السيناريو.

- بقايا المحاصيل الزيتية

تبلغ قيمة واردات سوريا من بقايا المحاصيل الزيتية 122.2 مليون دولار والأثر التنويعي لهذا السيناريو على تجارة بقايا المحاصيل الزيتية ضعيف جدا وكذلك أثر خلق التجارة الذي تبلغ نسبته أقل من 1% دون أن تعود الفائدة إلى دولة محددة بل إلى إجمالي التجارة العالمية، وتبلغ الخسارة من العوائد الجمركية في هذه الحالة 1.2 مليون دولار.

- السكائر

تبلغ قيمة واردات سوريا من السكائر 108 مليون دولار وسيخلق هذا السيناريو تجارةً إضافيةً كبيرة للسكائر بنسبة تبلغ 271% يعود ثلثها لمصلحة فرنسا تليها الدول الأوروبية التالية بالترتيب: سويسرا - قبرص - ألمانيا - بولندا - هولندا – إسبانيا، وبشكل عام سيكون المستفيد الرئيسي من هذا السيناريو بالنسبة لتجارة السكائر هو الاتحاد الأوروبي، وتبلغ الخسارة من العوائد الجمركية 21.6 مليون دولار وهذا نتيجة التعرفة المرتفعة المفروضة على هذه السلعة.

1. التأثيرات التجارية للسيناريو الثاني (استثناء السلع الأربعة من التخفيض وتخفيض البقية خطيا بنسبة 50%):

أظهر هذا السيناريو تأثيراً يذكر على استيراد أربع سلع زراعية بالاضافة إلى تأثير على العائدات الجمركية لاستيراد سلعة خامسة.

- سكر القصب

سيكون هناك خلق لتجارة سكر القصب بنسبة 1%، تعود فائدتها بالكامل للبرازيل، أما الخسارة من العوائد الجمركية فتبلغ 2.1 مليون دولار.

- السكر

سوف يخلق هذا السيناريو تجارة إضافية بنسبة 3% تعود فائدتها بالكامل لمصلحة البرازيل بينما سيكون هناك أثر تنويعي تبلغ قيمته 1.4 مليون دولار وتعود نسبة 93% من الاستفادة من الأثر التنويعي إلى البرازيل، كما تبلغ الخسارة من العوائد الجمركية السورية 2 مليون دولار.

- السكائر

هناك أثر خلق تجارة لهذا السيناريو على تجارة السكائر يبلغ 135.7% تستفيد من ثلثها تقريباً فرنسا والباقي يعود للدول الأوروبية التالية: سويسرا - قبرص - ألمانيا - بولندا – هولندا، ولا يوجد لهذا السيناريو أي أثر تنويعي، أما بالنسبة للعوائد الجمركية السورية فلن يكون هناك خسارة بل ربح نتيجة إزدياد الواردات بسبب تخفيض التعرفة المرتفعة، وهنا ستزداد إيرادات الجمارك السورية بمقدار 3.9 مليون دولار.

- الرز المطحون

لن يكون هناك أثر خلق تجارة لهذا السيناريو ولكن سيكون هناك أثر تنويع التجارة ويبلغ 0.5 مليون دولار، وتستفيد تايلاند من هذه الزيادة بينما تخسرها مصر، أما الخسارة من العوائد الجمركية لسوريا فتبلغ هنا مليون دولار.

- الموز

ليس هناك أثر لخلق كما لا أثر لتنويعها، ولكن يبلغ الربح من العوائد الجمركية في هذه الحالة 6.8 مليون دولار نتيجة التعرفة الجمركية الحالية المرتفعة.

2. التاثيرات التجارية للسيناريو الثالث (استثناء السلع الاربعة من التخفيض وتخفيض البقية بالصيغة السويسرية والمعامل يعادل 0.16): هذا السيناريو له تأثيرات تجارية على استيراد 3 سلع.

- السكر

يبلغ أثر خلق تجارة السكر لهذا السيناريو حوالي 1% من إجمالي قيمة واردات السكر السورية، لا تستفيد من الزيادة دولة محددة بل إجمالي التجارة العالمية، وبالاضافة لذلك ستستفيد البرازيل من أثر تنويع التجارة الذي يبلغ حوالي 0.8 مليون دولار بينما تخسر دولة الإمارات العربية المتحدة العضو في اتفاقية غافتا[8] قيمة هذا الأثر، وتبلغ الخسارة السورية من العوائد الجمركية 1.2 مليون دولار.

- السكائر

سيتأثر سوق السكائر بشدة بهذا السيناريو حيث سيتم خلق تجارة تعادل 150.8% من إجمالي قيمة التجارة الأصلية، تستفيد من أكثر من ثلثها فرنسا والاستفادة المتبقية تعود للدول الأوروبية: سويسرا - قبرص - ألمانيا - بولندا – هولندا ، ولا يوجد أثر تنويعي لهذا السيناريو على واردات السكائر ولكن بالنسبة للعائدات الجمركية السورية فسوف تزداد بلاً

[8] أثناء كتابة هذه الدراسة اتخذت الجامعة العربية قراراً بتعليق عضوية سوريا في الجامعة وإيقاف تطبيق اتفاقية التجارة العربية الكبرى معها، وهذا ما يجعل الدول العربية تفقد تلقائياً المزايا الجمركية التي كان تتمتع بها بالنسبة لدخول الأسواق السورية وبالتالي هذا ما يفتح الباب أمام الدول الأخرى للاستفادة بدلاً من الدول العربية.

من أن تنقص حيث سيتسبب هذا السيناريو بزيادة تلك العوائد بمقدار 2.5 مليون دولار نتيجة ازدياد الواردات بسبب تخفيض التعرفة المرتفعة

- الرز المطحون

ليس هناك أثر لخلق التجارة ولكن هناك أثر صغير لتنويع التجارة يبلغ 0.2 مليون دولار، وسوف تستفيد تايلاند من قيمة هذا الأثر بينما تخسرها مصر – الشريك التجاري الحالي في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا).

3. التأثير التجاري للسيناريو الرابع (تخفيض التعرفة للسلع الخمسة عشرة بالصيغة السويسرية والمعامل يعادل 16%): أظهر هذا السيناريو تأثيراً على استيراد خمس سلع بالاضافة للتأثير على العائدت الجمركية المكتسبة من استيراد سلعة سادسة.

- القمح والشيلم

بشكل إجمالي سيكون هناك خلق لتجارة قمح وشيلم جديدة تبلغ نسبتها 6.8% من إجمالي الواردات السورية من هذه السلعة، وتستفيد روسيا من كامل هذا الأثر، كما سيكون خسارة في العوائد الجمركية لهذا السيناريو بقيمة 1 مليون دولار.

- الذرة

هناك أثر صغير لخلق تجارة جديدة للذرة تبلغ نسبته 0.6% من قيمة إجمالي واردات الذرة السورية، وتستفيد الولايات المتحدة بالكامل من هذا الأثر، ولا توجد خسارة تذكر من العوائد الجمركية.

- السكر

سيتم خلق تجارة جديدة بنسبة تقارب 1% لا تستفيد منها دولة معينة بل مجمل التجارة العالمية، بالإضافة إلى أثر تنويعي يبلغ 0.8 مليون دولار تخسره دولة الإمارات العربية المتحدة – العضو في اتفاقية غافتا الحالية – لصالح البرازيل، كما ستبلغ الخسارة السورية من العوائد الجمركية 1.2 مليون دولار.

- السكائر

بالنسبة للسكائر سيكون هناك خلق لتجارة جديدة كبيرة بنسبة 150.8%، وسوف تستفيد نفس الدول في السيناريوهات الأخرى أي فرنسا بنسبة تزيد عن الثلث تليها سويسرا فقبرص فألمانيا ثم بولندا وهولندا، وسوف يكون هناك فائض وليس خسارة في العوائد الجمركية يساوي 2.5 مليون دولار.

- الرز المطحون

لن يكون هناك أثر خلق تجارة بالنسبة للرز المطحون ولكن هناك أثر تنويع تجارة يعادل 0.2 مليون دولار، وسوف تستفيد تايلاند من قيمة هذا الأثر بينما تخسرها مصر – الشريك التجاري الحالي في (غافتا).

- سكر القصب

لا أثر لخلق التجارة أو لتنويعها ولكن الخسائر من العوائد الجمركية هنا تبلغ 1 مليون دولار.

4. التأثير التجاري للسيناريو الخامس (تخفيض خطي للسلع العشرة بنسبة 0.2): كما السيناريو السابق، أظهر هذا السيناريو تأثيراً على استيراد خمس سلع بالاضافة للتأثير على العوائد الجمركية المكتسبة من استيراد سلعة سادسة.

- القمح والشيلم

كما في السيناريو السابق، سيكون هناك خلق لتجارة قمح وشيلم جديدة تبلغ نسبتها 6.8% من إجمالي الواردات السورية من هذه السلعة، وتستفيد روسيا من كامل هذا الأثر، كما سيكون خسارة في العوائد الجمركية لهذا السيناريو بقيمة 1 مليون دولار.

- الذرة

سيخلق هذا السيناريو تجارة إضافية بنسبة تقارب 2% من إجمالي الواردات السورية وسوف تستفيد الولايات المتحدة أساساً من أثر خلق التجارة حيث تعود نسبة 61% من الزيادة لمصلحتها تليها الأرجنتين بحصة متواضعة، ولن يكون لهذا السيناريو بالمحصلة أثر تنويعي ولكن الخسائر من العوائد الجمركية ستبلغ 1 مليون دولار.

- السكر

تأثير خلق التجارة معدوم في هذا السيناريو ولكن هناك أثر لتنويع التجارة بقيمة 0.6 مليون دولار تخسره دولة الإمارات العربية المتحدة العضو في اتفاقية غافتا لمصلحة البرازيل، كما سيكون هناك خسارة سورية للعوائد الجمركية بقيمة 1 مليون دولار نتيجة لهذا السيناريو.

- السكائر

سيكون هناك خلق تجارة بنسبة 54.3% من قيمة إجمالي الواردات السورية تستفيد من الزيادة نفس الدول الأوروبية المذكورة سابقاً وبنفس الترتيب ونفس الحصة الفرنسية، دون وجود أثر تنويعي وأما العوائد الجمركية السورية فسوف تزيد بقيمة 5.1 مليون دولار نتيجة لهذا السيناريو وهي الزيادة الأعلى من بين كل السيناريوهات.

- الرز المطحون

لن يكون هناك خلق للتجارة نتيجة هذا السيناريو ولكن سيكون هناك أثر تنويعي بقيمة 0.2 مليون دولار، وسوف تستفيد تايلاند من قيمة هذا الأثر بينما تخسرها مصر.

- سكر القصب

كما في السيناريو السابق لن يكون هناك أثر لخلق التجارة أو لتنويعها لهذا السيناريو ولكن الخسائر من العوائد الجمركية الجمركية سوف تبلغ 1 مليون دولار.

ملاحظة: بالنسبة لألواح الخشب لم يظهر لها أي نتائج في التحليل والسبب هو قيام برنامج التحليل باستبعادها تلقائياً نظراً لعدم توفر بندها الجمركي - وفق النظام المنسق (44.11.10.00) - في قاعدة بيانات الأونكتاد (ربما لعدم توافر بيانات عنها)، وهي القاعدة التي اعتمد على بياناتها البرنامج في تحليله، ويتوفر في القاعدة البند الإجمالي 44.11 ولكن استخدامه سيعطي نتائج خاطئة لكونه يشمل العديد من البنود الأخرى، كما يتوفر بند مشابه للبند 44.11.10.00 في أنظمة تصنيف أخرى غير النظام المنسق المركب (وهو النظام الذي اعتمدناه في تحديد السلع المطلوبة عند إدخال المعطيات إلى البرنامج) ويمكن القيام بتحليل خاص به بشكل منفصل عن التحليل الأساسي، ولكن سيكون استخدام مثل هذا البند سلوكاً غير أكاديمي وغير دقيق وخاصة في ظل عدم القطع بالمماثلة التامة بين البندين.

1.6 التأثير على الصادرات

من الناحية النظرية فإن تأثير تحرير التجارة بشكل عام على الميزان التجاري هو أمر يصعب قياسه أو تقديره ولكن يمكن لاحقاً وبعد تطبيق التحرير أن يتم حسابه، ومن حيث المبدأ فإن من الواضح أن تأثير التحرير التجاري على الواردات أكبر من تأثيره على الصادرات كما تؤكد ذلك جميع الدراسات. هذا وتشير بعض الدراسات إلى تحسن أداء قطاع الصادرات في الدول التي تقوم بتحرير تجاري ولكن دراسات أخرى تشير إلى وجود القليل من الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها للقول بوجود علاقة بين التحرير التجاري ونمو الصادرات. وبشكل عام يبدو تأثير التحرير التجاري على الصادرات أقوى من تأثير تخفيض رسوم الصادرات (إن وجدت).

وتشير إحدى الدراسات المنشورة في المجلة الاقتصادية لجامعة أوكسفورد إلى أن تخفيض رسوم التصدير بنسبة 10% يمكن أن يوازي تأثير تحرير التجارة على الصادرات[9]، كما أشارت الدراسة إلى أن تأثير التحرير التجاري في الأنظمة الاقتصادية الأشد حمائية سيكون أكبر منه في الأنظمة التي خفضت تعرفتها الجمركية ورسومها الاستيرادية مسبقاً (كما هو الحال في سوريا) بما في ذلك التأثير السلبي على الميزان التجاري، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن تأثير التحرير على المرونة السعرية للواردات أعلى منه على المرونة السعرية للصادرات، وتستنتج الدراسة أن التحرير التجاري للاستيراد والتصدير في المتوسط يزيد عجز الميزان التجاري بنسبة 2%.

وبالنسبة للصادرات السورية التي تم اختيارها في هذه الدراسة (البيض وصيصان التفقيس - البندورة – أطعمة محضرة من رقاقات الحبوب غير المحمصة – المياه المعدنية – غزول القطن - الاغنام – التفاح – خلطات علفية – قطن غير ممشط ومكرود – سكر الشوندر السكري) فمن المنطقي الاستنتاج أن "الأطعمة المحضرة من رقاقات الحبوب غير

[9] بولينو وثيروول، 2004.

المحمصة" و"الخلطات العلفية" ستتأثر إيجابياً نظراً لكونها سلع مصنعة تستفيد من دخول فائض المواد الأولية التي سيزداد استيرادها، أما سكر الشوندر السكري فهو بند جمركي مختلف عن سكر القصب والسكر النقي وله استخدامات مختلفة عنهما لذلك من غير المتوقع أن يتأثر تصديره بأي من السيناريوهات الخمسة. كما سيكون هناك تأثير إيجابي غير مباشر على صادرات الأغنام بسبب توفر المزيد من المادة العلفية وبالتالي المزيد من الولادات، كما يمكن أن يكون هناك تأثير إيجابي غير مباشر على صادرات البيض وصيصان التفقيس لنفس السبب السابق.

وترتبط كمية الزيادة بالتصدير من هذه السلع الأربع بمرونات التصدير للطلب ومرونات التصدير للعرض فضلاً عن مرونة التصنيع، ويتم تقدير هذه المرونات بناء على مسوح إحصائية تخرج عن نطاق هذه الدراسة. ولكن من حيث المبدأ يجب دراسة مرونة الاستهلاك لمعرفة كم سيستهلك السوق المحلي من الفائض في المعروض الذي سيتوفر بنتيجة التخفيض الجمركي، ثم مرونات التصنيع (مثلاً بالنسبة للواردات من فول الصويا يجب معرفة مرونة صناعة استخراج الزيت ومرونة تصنيع الخلطات العلفية) لمعرفة ما سيتم تصنيعه من ذلك الفائض مما يخدم الأهداف التصديرية ثم مرونة التصدير لمعرفة كم سيصدّر من المنتج الجديد.

ونشير هنا إلى أننا اعتمدنا في أداة التحليل مرونة تصدير على العرض لا نهائية وذلك للحصول على القيمة العظمى لكل من أثر خلق التجارة والأثر الإجمالي على التجارة (أثر خلق التجارة + أثر تنويع التجارة) الناتجين عن تخفيض التعرفة، ونظراً لعدم وجود بنود جمركية مشتركة بين قائمتي الصادرات والواردات اللتين تم اختيارهما في هذه الدراسة فلم يظهر بالنتائج التي أظهرها التحليل قيم للتأثير على الصادرات لأن لائحة الصادرات مختلفة كلياً عن لائحة الواردات.

من جهة اخرى ونظراً لافتراضنا مرونة تصدير على العرض لا نهائية فسوف تكون التأثيرات السعرية على السوق المحلية معدومة، ويكون التأثير في هذه الحالة كامناً في زيادة الكميات المتاحة في السوق من السلعة المستوردة وليس بتخفيض سعرها.

7. مناقشة النتائج

إن النظرة الأولية على النتائج تشير إلى تقدم السيناريو الأول في مجال الرفاهية الاقتصادية المكتسبة والتي تبلغ 30.4 مليون دولار بينما الأقل هو السيناريو الأخير الذي سيحقق رفاهية اقتصادية بقيمة 11 مليون دولار تقريباً، ولكن السيناريو الأول يسبب خسارة في العوائد الجمركية تقدر ب 49.3 مليون دولار أي بما يفوق الرفاهية التي سيحققها بحوالي 19 مليون دولار بينما يتسبب السيناريو الثاني بخسارة 2.8 مليون دولار مقابل رفاهية اقتصادية تعادل 22.1 مليون دولار ويتسبب السيناريو الثالث بخسارة ضئيلة جداً في العوائد الجمركية بينما ينتج رفاهية اقتصادية بقيمة 23.6 وبذلك يبدو هذا السيناريو هو الأكفأ بمقارنة الرفاهية الاقتصادية والخسارة من العوائد الجمركية، أما السيناريو الرابع فهو ذو نتائج قريبة من السيناريو الثالث حيث يتسبب بخسارة قريبة من 1 مليون دولار بينما ينتج رفاهية اقتصادية تقارب 24 مليون دولار، كما يبين الجدول التالي.

الجدول 3: السيناريوهات المدروسة والأرباح والخسائر

السيناريو	التخفيض المطبق	الخسارة من العوائد الجمركية (مليون دولار)	مليون ليرة	تغير فائض المستهلك (مليون دولار)	مليون ليرة	الرفاهية الاقتصادية المكتسبة (مليون دولار)	مليون ليرة
1	تصفير التعرفة للسلع الخمسة عشر	49.3	2465	30.4	1520	30.4	1520
2	حماية 4 سلع وتخفيض خطي للبقية بنسبة 50	2.8	140	22.1	1105	22.1	1105
3	حماية 4 سلع وتخفيض بالصيغة السويسرية للباقي بمعامل 0.16	0.1	5	23.6	1180	23.6	1180
4	تخفيض بالصيغة السويسرية للجميع وبمعامل 0.16	1.1	55	23.9	1195	23.9	1195
5	تخفيض خطي للجميع بنسبة 20%	0.1	5	10.9	545	10.9	545

حسب الجدول السابق فإن السيناريو الثالث – أي حماية القمح والشعير والذرة وبقايل المحاصيل وتخفيض بقية السلع المدروسة بالصيغة السويسرية بمعامل 0.16 - يبدو الأكثر كفاءة، ولكن تقييم جدارة السيناريوهات له أبعاد أخرى كذلك تؤخذ بعين الاعتبار، فإذا تطرقنا إلى موضوع أثر الاتفاقيات على التجارة فسوف يكون للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفق كل من السيناريوهات السابقة أثر لخلق التجارة، وقد بينا سابقاً بشكل تفصيلي أثر خلق التجارة على كل سلعة لكل سيناريو من السيناريوهات الخمسة.

1.7 تقييم أثر خلق التجارة

بشكل عام سيكون الأثر الأكبر قيمة هو للسيناريو الأول وهذا طبيعي لأن تصفير التجارة سينتج أقصى أثر ممكن لخلق التجارة، ويبلغ أثر خلق التجارة الإجمالي لهذا السيناريو حوالي 270%، ويلي السيناريو الأول السيناريوهين الثالث والرابع المرتبطين بالصيغة السويسرية والذين سيخلقان تجارة إضافية بقيمة تقارب 151%، أما السيناريو الثاني فيخلق تجارة إضافية بقيمة 136% تقريباً بينما لا يخلق السيناريو الخامس تجارة إضافية إلا بما نسبته بحدود 54% فقط.

الجدول 4: قيمة الواردات السورية بمليارات الليرات ونسبة التجارة الإضافية الإجمالية التي يخلقها كل سيناريو.

قيمة الواردات السورية	القمح والشيلم	الشعير	الذرة	رز مطحون	فول الصويا	سكر القصب	السكر	بقايا المحاصيل الزيتية	السكائر	المجموع
مليون دولار	113.6	192.6	324	102.9	155.0	144.4	108.3	122.2	108	1371
السيناريو 1	34.0%	0.7%	9.6%	1.0%	0.7%	2.1%	3.0%	0.8%	271.4%	نسبة الزيادة في إجمالي التجارة
السيناريو 2	-	-	-	-	-	1.0%	1.5%	-	135.7%	
السيناريو 3	-	-	-	-	-	-	0.9%	-	150.8%	
السيناريو 4	6.8%	-	0.6%	-	-	-	0.9%	-	150.8%	
السيناريو 5	6.8%	-	1.9%	-	-	-	-	-	54.3%	

إن خلق تجارة إضافية نتيجة إتفاقية تجارة حرة هو أمر مفيد لاقتصادٍ معين وبالتالي بمعيار خلق التجارة يكون السيناريو الأول هو الأفضل ولكن من الواضح أن هذا السيناريو هو سيناريو غير واقعي وقد تمت دراسته للحصول على صورة عن الحد الأقصى من التأثير على التجارة الممكن الوصول إليه نتيجة توقيع اتفاقية الإنضمام للمنظمة وكذلك لمعرفة السلع الأكثر حساسية ولذلك فإن السيناريو التالي الأكفأ سيكون السيناريو الثالث أو الرابع اللذان سيخلق كل منهما قيمة تجارية إضافية بنسبة 151% تقريباً.

ملاحظة: كما سبق الإشارة هناك تفاوت في قيمة الواردات السورية بين قاعدة بيانات الأونكتاد وقاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية، ولو تم اعتماد أرقام قاعدة بيانات المركز فإن النسب الموجودة أعلاه ستعبّر عن أرقام مطلقة أكبر بالنسبة للقمح والرز المطحون والصويا وسكر القصب والسكر وبقايا المحاصيل والسكائر، ورقم أقل بالنسبة للشعير ورقم معادل تقريباً بالنسبة للذرة.

1.1.7 الدول المستفيدة من أثر خلق التجارة

بشكل رئيسي، ستستفيد الدول الموجودة في الجدول التالي من أثر خلق التجارة[10]:

الجدول 5: الدول المستفيدة من أثر خلق التجارة حسب السلع

القمح والشيلم	الذرة	فول الصويا	سكر القصب	السكر	السكائر
روسيا – بلغاريا - رومانيا	الولايات المتحدة – الأرجنتين – رومانيا - بلغاريا	الولايات المتحدة	البرازيل	البرازيل	فرنسا - سويسرا - قبرص - ألمانيا - بولندا - هولندا - إسبانيا

[10] في هذا الجدول تم إهمال الدول التي تبلغ استفادتها أقل من مليون دولار.

أما الشعير والرز المطحون وبقايا المحاصيل الزيتية فيستفيد من الزيادة في تجارتها العالم ككل وليس دولة معينة.

هذا وتتباين قيمة استفادة كل دولة حسب السيناريو المعني كما هو واضح من الجدول التالي:

الجدول 6: قيمة استفادة كل دولة من أثر خلق التجارة حسب السيناريو

		قيمة الاستفادة (مليون دولار)					
	رقم السيناريو	1	2	3	4	5
الدول المستفيدة	روسيا	35.8	-	-	7	7.2
	بلغاريا	4.6	-	-	-	-
	رومانيا	3.2	-	-	-	-
	الولايات المتحدة	21.4	-	-	1.3	4.3
	الأرجنتين	11.4	-	-	-	2.3
	البرازيل	6.1	3.1	-	-	-
	فرنسا	99	49.4	54.9	54.9	19.8
	سويسرا	70.8	35.4	39.3	39.3	14.2
	قبرص	62.6	31.3	34.8	34.8	12.5
	ألمانيا	25	12.4	13.8	13.8	5
	بولندا	23.4	11.7	13	13	4.7
	هولندا	11.2	5.6	6.2	6.2	2.2
	إسبانيا	1.2	-	-	-	-

ملاحظة: الخلايا المظللة تمثل استفادة الدول المعنية من تخفيض تعرفة السكائر حسب الصيغة السويسرية (السيناريوهين الثالث والرابع).

من خلال نظرة على الجدول يتضح أن المستفيد الأول من أثر خلق التجارة في كافة السيناريوهات سيكون فرنسا، والمستفيد الثاني سيكون سويسرا والمستفيد الثالث سيكون قبرص، أما المستفيد الرابع فسيكون روسيا في حالة تصفير التعرفة (السيناريو الأول) أو الاقتطاع الخطي بنسبة 20% من كافة التعرفات (السيناريو الخامس) أي أن روسيا ستكون المستفيد الرابع عند حصول تصفير أو تخفيض التعرفة خطياً دون استثناءات وستكون ألمانيا هي المستفيد الرابع في بقية السيناريوهات الثلاثة.

من جهة أخرى يلاحظ بقاء قيمة استفادة الدول المستفيدة من تحرير السكائر في السيناريوهين الثالث والرابع أي عند حماية السلع الأربع المستثناة في السيناريو الثالث وعدم حمايتها في السيناريو الرابع وهو ما يشير إلى عدم ارتباط هذه السلعة بالسلع الأخرى أي عدم وجود علاقة تكاملية أو استبدالية.

2.7 تقييم أثر تنويع التجارة

بشكل رئيسي، هناك سلعتان سوف يظهر عليها أثر تنويعي للتجارة هما الرز المطحون والسكر، وبالنسبة للرز المطحون سيكون المستفيد من أثر تنويع التجارة هو تايلاند وإيطاليا وفيتنام في حالة السيناريو الأول، وتايلاند فقط في

حالة بقية السيناريوهات، أما الخاسر فسوف يكون مصر التي تتمتع حالياً بدخول حر إلى الأسواق السورية في إطار اتفاقية غافتا. بخصوص السكر سيكون الطرف المستفيد من أثر تنويع التجارة هو البرازيل وتايلاند في حالة السيناريو الأول، والبرازيل فقط في حالة السيناريوهات الأخرى، أما الطرف الخاسر فسيكون دولة الإمارات العربية المتحدة. ويبين الجدول التالي أثر تنويع التجارة على تجارة كل من الرز المطحون والسكر.

الجدول 7: أثر تنويع التجارة على تجارة كل من الرز المطحون والسكر.

رقم السيناريو	قيمة الأثر على تجارة الرز المطحون (مليون دولار)	الدول المستفيدة	دول متضررة	قيمة الأثر على تجارة السكر (مليون دولار)	الدول المستفيدة	دول متضررة	المجموع (مليون دولار)
1	1.1	تايلاند - إيطاليا - فيتنام	مصر (حوالي مليون دولار)	2.8	البرازيل (أكثر من 2.5 مليون دولار) - تايلاند	الإمارات العربية (أكثر من 2.7 مليون دولار)	3.8
2	0.5	تايلاند	مصر	1.4	البرازيل (أكثر من 1.2 مليون دولار)	الإمارات العربية (أكثر من 1.3 مليون دولار)	1.9
3	0.2	تايلاند	مصر	0.8	البرازيل	الإمارات العربية	1.0
4	0.2	تايلاند	مصر	0.8	البرازيل	الإمارات العربية	1.0
5	0.2	تايلاند	مصر	0.6	البرازيل	الإمارات العربية	0.8

الخلاصة:

إذا أخذنا بالاعتبار معيار خلق التجارة فسنجد السيناريو الثالث أو الرابع هو الأنسب بينما إذا درسنا موضوع الخسارة من العوائد الجمركية في مقابل الرفاهية الاقتصادية المكتسبة فسيكون السيناريو الثالث هو الأفضل، من هنا نستنتج أن أفضل السيناريوهات سيكون الثالث الذي يحمي بعض السلع الهامة ولكنه يخفض تعرفة بقية السلع على أساس منسق وليس خطي، وهذه النتيجة الأولية التي أظرها التحليل المطبق في هذه الدراسة تحتاج إلى المزيد من التدقيق والبحث التفصيلي للوصول إلى أفضل الخيارات الممكنة في إطار هذا السيناريو، وهو ما نقترح أن تقوم به دراسات قادمة تبني على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج بحيث تكون هذه الدراسة دراسة محورية Pilot Study يتفرع منها العديد من الدراسات التفصيلية التالية.

من جهة أخرى سوف تكون فرنسا هي المستفيد الأول من أثر خلق التجارة وفق كافة السيناريوهات، أما روسيا فسوف تصبح مستفيدة – ولكن في المرتبة الرابعة – في حالة السيناريو الأول والخامس (تصفير أو تخفيض خطي بلا استثناءات). ولكن نظراً لتلبد الغيوم في أفق العلاقات التجارية السورية الأوروبية في الوقت الحالي ولاحتمال تقلص هذه التجارة فإن روسيا مرشحة للعب دور تجاري أكبر حتى عند تطبيق الطريقة المنسقة والاستثناءات، علماً أن أداة التحليل المستخدمة في البحث في هذه الدراسة لا تأخذ العلاقات السياسية بين الدول بعين الاعتبار بل تنظر إلى الموضوع نظرة فنية بحتة.

بشكل عام تبدو روسيا المستفيد الأكبر من تحرير تجارة القمح تليها بعض دول أوروبا الشرقية بينما ستكون الولايات المتحدة هي المستفيد الأساسي من تحرير تجارة الذرة تتبعها الأرجنتين، أما المستفيد الوحيد تقريباً من تحرير تجارة كل من السكر وسكر القصب فسيكون البرازيل ، وسوف يستفيد عدد من الدول الأوروبية من تحرير تجارة السكائر، كما ستستفيد تايلاند بشكل رئيسي - بالاضافة إلى إيطاليا وفيتنام - من تحرير تجارة الرز، وبالمقابل ستخسر بعض الدول العربية حصصاً سوقية في سوريا نتيجة التحرير التجاري، ولا سيما مصر والإمارات العربية المتحدة.

على صعيد السلع بحد ذاتها، تقف السكائر على رأس السلع المتأثرة بالانفتاح، حيث سيتم خلق تجارة جديدة لها بنسب تتراوح بين 54% إلى 271% حسب السيناريو، يليها مزيج القمح والشيلم الذي يبلغ أثر خلق التجارة له في حده الأعظمي 34%، ويحل في المرتبة الثالثة محصول الذرة ثم السكر، أما السلعة الأقل تأثراً بالانفتاح فهي الشعير وفول الصويا، ومن الواضح أن السكائر هي السلعة الأكثر تأثراً بأي تغيير في التعرفة بينما تبدو سلعة مزيج القمح والشيلم قليلة الحساسية تجاه التغيرات التعرفة حيث لم تبد فرقاً كبيراً بين السيناريو الرابع والخامس أما الذرة فهي حساسة بعض الشيء للتغييرات التعرفية كما يبدو ذلك من خلال تأثير السيناريو الرابع والخامس عليها، وأبدى سكر القصب والسكر حساسية أقل تجاه التغيرات التعرفية كما يُلاحظ ذلك من خلال رصد تأثير السيناريو الثاني والثالث عليهما، أما الرز

المطحون وبقايا المحاصيل الزيتية فهي ذات حساسية ضعيفة. وإذا نظرنا إلى سلعة السكائر التي تتميز بتعرفة جمركية تبلغ 20% فسنجد أن الصيغة السويسرية (السيناريو الثالث والرابع) قد تسببت بخلق تجارة تفوق ما تسبب به اقتطاع خطي بنسبة 50% (السيناريو الثاني) أما في حالة السكر الذي يتمتع بتعرفة جمركية تبلغ 7% فإن الصيغة السويسرية تقتطع أقل مما يقتطعه تخفيض خطي بنسبة 50% وهذا ما يُظهر طريقة عمل الصيغة السويسرية التي تقتطع أكثر من السلع ذات التعرفة المرتفعة وتقتطع أقل من السلع ذات التعرفة الأقل ارتفاعاً.

أخيراً، فإن تحرير تجارة كل من تجارة السكائر (باستثناء حالة تصفير التعرفة) والموز لن يتسبب نهائياً بخسارة عوائد جمركية بل على العكس سيزيد من تلك العوائد، وبالنسبة للسكائر كلما قل الاقتطاع ارتفعت الزيادة من العوائد الجمركية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من تقرير التجارة الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية
- ببيلي، محمود (2008): الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق.
- لي، دوايت آر (1999): الميزة النسبية مستمرة، الرجل الحر: أفكار حول التحرير.
- بريتز، وولفغانغ (2007): نموذج متعدد السلع حيّزي تركيبي كمكوّن سوقي ل"كابري"، جامعة بون، بون.
- سانتوس بولينو، أمليا وثيروول، أ.ب (2004): تأثير التحرير التجاري على الصادرات والواردات وميزان المدفوعات للدول النامية، مجلة الاقتصادي (ع 114)، أوكسفورد.
- الفضيل، عماد الدين وأبلر، دافيد (2009): مقترح السودان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة التجارة الزراعية العالمية والتنمية، منشورات نوفا العلمية.
- أمجدي، أزيتا ورفاقها (2011): دليل المستخدم (لبرنامج ويتز)، البنك الدولي، واشنطن.
- ميترا، سيدهارثا وجوسلينغ، تيم (2009): معوقات التصدير الزراعي: تطبيقات للرفاهية وضوابط التجارة، مجلس السياسة التجارية الغذائية والزراعية العالمية.
- موقع منظمة التجارة العالمية www.WTO.org
- موقع البنك الدولي www.worldbank.org
- موقع منظمة الفاو www.fao.org

الملاحق:

الملحق 1: البنود الجمركية (بالنظام المنسق) المعبرة عن الصادرات الزراعية السورية التي تم اختيارها في الدراسة.

رقم البند بالنظام المنسق	البند الجمركي
(0407.00.10) + (0407.00.90)	البيض وصيصان التفقيس
(0702.00.00)	البندورة
(1904.20.00)	أطعمة محضرة من رقاقات الحبوب غير المحمصة
(2202.10.00)	المياه المعدنية
(5205.12.90)	غزول القطن
(0104.10.00)	الغنم
(0808.10.00)	التفاح
(2309.90.90)	خلطات علفية
(5201.00.00)	قطن غير ممشط ومكرود
(1701.12.90)	سكر الشوندر السكري

الملحق 2: البنود الجمركية (بالنظام المنسق) المعبرة عن الواردات الزراعية السورية التي تم اختيارها في الدراسة.

رقم البند بالنظام المنسق	البند الجمركي
(1701.11.10)	سكر القصب غير المكرر (الخام)
(1005.90.00)	الذرة
(1201.00.00)	فول الصويا
(1001.90.90)	القمح والشيلم
(2304.00.00)	بقايا المحاصيل الزيتية
(1701.99.00)	السكر النقي
(2402.20.00)	السكائر
(1006.30.00)	أرز مطحون أو نصف مطحون
(1003.00.00)	الشعير
(4411.10.00)	ألواح الخشب
(0803.00.00)	الموز
(1511.90.11)	زيت النخيل
(1207.40.00)	بذور السمسم
(1512.11.90)	زيوت نباتية
(1006.20.00)	رز مقشور